الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

ميدان : العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير المرجع : ...../2014

شعبة : علوم التسيير

تخصص : مالية

مذكـــرة بعنـــــــــوان

دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير LMD

تخصص " مالية "

إعداد الطلبة : إشراف الأستاذ :

- سميرة فليفلة قشي محمد الصالح
- سلمى شنيب
- شهرة وارت

السنة الجامعية : 2014/2013

دعاء

اللهم اجعل نطقنا ذكرا وصمتنا فكرا ونظرنا عبرا

ولا تجعلنا أطال الأمل وأساء العمل وأكثر الجدل

واجعلنا ممن سمع الحكمة فوع وسمع القران فدنا

واتبع الصراط فنجا

يا سميع الدعاء يا مجيب الدعاء نسألك عيش السعداء

وموت الشهداء والرضا بالقضاء والشكر على النعماء

والصبر على البلاء والفوز يوم اللقاء والنصر على الأعداء

ودرك الشفاء وشماتة الأعداء والسلب بعد العطاء

ونعود بك من كيد السفهاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهداه وما كنا له لنهتدي لولا هدايا الله

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتحقق المنى والمقاصد والغايات والصلاة

والسلام على النعمة المستدامة اليه سيدنا وحبيبنا

وقائدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى يوم الدين

مصداقا لقوله تعالى "ولاتنسوا الفضل بينكم" صدق الله العظيم

فانه لمن دواعي الجميل والعرفان والتقدير ان نتقدم بالشكر الجزيل للاستاد

الفاضل الذي اشرف على هذه المذكرة

"قشي محمد الصالح" نسال الله ان يجازيه عنا خير الجزاء وان يجعل جهده في

ميزان حسناته "امين"

كما لاننسى كل نمن قدم لنا يد المساعدة من قريب او من بعيد زملاء

واساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دون ان ننسى موظفي وعمال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية ميلة

لمجهوداتهم وحسن استقبالهم.

اهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخوة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله "

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة.....و نصح الأمة.....إلى نبي الرحمة ونور العالمين"محمد صلى الله عليه و سلم "

اهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي

إلى من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق إلى الذي أكن له بالغ الحب و التقدير الذي كافح من اجل تربيتي منذ نعومة أظافري وسعى إلى تعليمي لبلوغ اسمي المراتب أبي العزيز "علي"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و معنى الحنان إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى التي منحتني الدفء في زمن البرد و الكفاية في زمن الحاجة إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها ريحانة حياتي وبهجتها أمي الحبيبة "فتيحة"

إلى البراءة في أسمى معانيها إلى ملاك الطفولة "مهدي"

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد و ضمني معهم جدران بيت واحد إلى من أحبهم حبا لو مر على ارض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة اخواتي

" سميحة. سمية .سلمى "

إلى توأم روحي و رفيق دربي أخي الوحيد "الشريف"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إليك أنت من تتصفح الآن مذكرتي

سميرة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"صدق الله العظيم"

"اللهي لا يطيب الليل إلى بشكرك ولا يطيب النهار إلى إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلى بذكرك ولا تطيب الآخرة إلى بعفوك ولا تطيب الجنة إلى برؤيتك آلاه جل جلالك"

اهدي ثمرة جهدي إلى"من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام "

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب الوالي ومعنى الحنان والتفاني إلى قرة العين ونبض الفؤاد إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى إنسانة في حياتي إليك يا أمي" نعيمة "

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار وان الحية كفاح ونضال وان الآخرة مغفرة وثواب إلى من احمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار إلى أعظم شخص في هذا الوجود إليك يا أبي"صالح "

" ربي اجعلهما لي ذخرا وجعلني لهما فخرا "

إلى القلب النابض بالبياض والطيبة والنوايا الصادقة إلى ينبوع الصبر والتفاؤل إليك يا أخي"بلال"

إلى توءم روحي ورفيق دربي إلى سندي وملجئي إلى شعلة الذكاء والنور إلى أخي"عبد الحق "

إلى من أرى التفاؤل في عينيه والسعادة في بسمته إلى أخي المشاكس "إسحاق"

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة إلى النجوم المتلألئة والشموع المضيئة في رحاب البيت

إلى الوجه المفعم بالبراءة أختي الوحيدة "كنزه"إلى رمز الطفولة والبراءة إلى أخي الأصغر "جواد"

إلى من يرتعش قلبي لذكر اسمها إلى الروح جدتي الغالية "تونس"رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

إلى من عرفت معهم معنى الصداقة إلى من تحلوا بالاخاءة إلى من تميزوا بالوفاء العطاء إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة فعشناها بحلوها ومرها إلى صديقاتي " سارة ، صفية ، الهام "

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من تقاسمت معهم مقاعد الدراسة وسرنا سويا نحو تحقيق هذا النجاح إلى صديقاتي وشريكاتي في هذا العمل "شهرة وسميرة"

"وفي الأخير احمد الله الذي أنار دربي بالعلم والمعرفة وأعانني على هذا العمل ووفقني لانجازه"

سلمى

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: "قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا "
صدق الله العظيم

" كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

ضوء عيني الذي جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنا مله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لنا طريق العلم إلى القلب الكبير " والدي العزيز "

إلى التي أرضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى القلب الناصع بالبياض إلى التي ركع العطاء أمام قدميها فأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما إلى الغالية التي كنا لا نرى الأمل إلا من عينيها إلى روح أمي الطاهرة " رحمها الله وأسكنها فسيح جناته "

إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا و نقاءا و عطرا إلى الغاليات اللواتي بهم يحيا أملي إلى القلوب الصافية التي تقاسمت معها حلاوة الأيام أخواتي " سعاد" ، "فتيحة و رحيمة "

إلى سندي وملاذي إلى من أثروني على أنفسهم وأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي " فاتح وصالح "

إلى من أرى التفاؤل بعينيه و السعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء و النور أخي

" عزيز "

إلى النجم الساطع و القلب البريء أخي " محمد "

إلى الوجه المفعم بالسعادة الذي تذوقت معه أجمل اللحظات أخي " يوسف "

إلى النجوم المتلألئة و الشموع المضيئة في رحاب البيت " إكرام ، إقبال "

إلى رمز البراءة و برعم السعادة الكتكوت " عبد الرحمان "

إلى لؤلؤة البيت الأمورة " ميليسا "

إلى أقرب الناس إلى قلبي وأمل فتاة عرفتها " سميرة "

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من منهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم صديقاتي

" مريم " ، " فريدة " ، " سميرة " ، " فطيمة " ، " صفية "، " سارة "

الى من ساعدوني في تحطيم الشوك لأصل إلى الزهرة إلى من سرنا سويا

ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح إلى من تكاثفنا ونحن نقطف ثمرة جهدنا

إلى النفوس البريئة " سلمى "، " سميرة "

إلى من رووني من ينابيع الفضيلة و أطعموني بشجرة الإيمان أهلي وأقاربي الأعزاء كبيرا وصغيرا

وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

شهرة

قائمة

الأشكال

والجداول

قـــــائمـة الأشكـــــال

الرقم	عنـــــــوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	منحنى التفضيل الاستثماري	19
الشكل رقم (2)	منحنى الطلب على الاستثمار	23
الشكل رقم (3)	حجم الاستثمار والدخل القومي	24
الشكل رقم (4)	المخاطر المنتظمة وغير منتظمة	33
الشكل رقم (5)	الحلقة المفرغة للفقر	45
الشكل رقم (6)	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	62

قـــــائمـة الجـــــداول

الرقم	عنـــــوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	تشكيلة الشباك الوحيد واهم خدماته	81
الجدول رقم(2)	توزيع المشاريع التي ابلغ عنها العمل	82
الجدول رقم (3)	توزيع المشاريع حسب قطاع الصناعة	85
الجدول رقم(4)	توزيع المشاريع حسب النموذج القانوني	86
الجدول رقم(5)	توزيع المشاريع حسب البلديات	87-88

الفهرس

الفهـــــــرس

الدعاء	I
الشكر	II
الإهداء	III
قائمة الأشكال الواردة في البحث	VI
قائمة الجداول الواردة في البحث	VII
الفهرس	VIII
المقدمة	(أ – و)
إشكالية البحث	ب
فرضيات البحث	ب
أهمية البحث	ج
أهداف البحث	ج
أسباب اختيار الموضوع	ج
منهج البحث وأدواته	د
حدود البحث	د
صعوبات البحث	د
هيكل البحث	(د،هـ ،و)
الفصل الأول: الأسس النظرة والمفاهيم الأساسية للاستثمار	(1-34)
تمهيد الفصل الأول	1
المبحث الأول: ماهية الاستثمار	1
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	1
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار	2
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار	3
المطلب الرابع :أهمية الاستثمار	11
المبحث الثاني :أهداف الاستثمار، أدواته، مقوماته وعوامله	13
المطلب الأول: أهداف الاستثمار	13
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار	15
المطلب الثالث :مقومات الاستثمار	19
المطلب الرابع :عوامل الاستثمار	21
المبحث الثالث: مبادئ الاستثمار محدداته ضوابطه ومخاطره	25
المطلب الأول: مبادئ الاستثمار	25

المطلب الثاني: محددات الاستثمار	25
المطلب الثالث: ضوابط الاستثمار	27
المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار	28
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: دور الاستثمار في بعث التنمية الاقتصادية	35
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	35
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها	35
المطلب الثاني أهداف التنمية الاقتصادية ومجلاتها	38
المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومحدداتها	41
المطلب الرابع: استراتجيات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها	44
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية، إبعادها ،مقاييسها،عناصرها ، مصادر تمويلها وعقباتها	52
المطلب الأول: ابعادالتنمية الاقتصادية ومقاييسها	52
المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية	57
المطلب الثالث: مصادر التنمية الاقتصادية	58
المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية	63
المبحث الثالث: دور الاستثمار في متغيرات التنمية الاقتصادية	67
المطلب الأول: دور الاستثمار في زيادة رأس مال المجتمع	68
المطلب الثاني: دور الاستثمار في استغلال موارد المجتمع	68
المطلب الثالث: دور الاستثمار في معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني	69
المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية	70
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	74
تمهيد الفصل الثالث	74
المبحث الأول: بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	74
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	74
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	76
المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	76
المطلب الرابع : تشكيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	77
المبحث الثاني : بطاقة فنية حول الشباك الوحيد اللامركزي	80

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الشباك الوحيد اللامركزي	81
المطلب الثاني : التعريف بالشباك الوحيد اللامركزي	81
المطلب الثالث : دور الشباك الوحيد اللامركزي	81
المطلب الرابع: تشكيلة الشباك الوحيد اللامركزي	82
المبحث الثالث : دراسة ومعالجة ملف الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي	83
المطلب الأول : الملفات المودعة والمشاريع المنجزة	83
المطلب الثاني : المزايا والحوافز المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين	84
المطلب الثالث المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	86
المطلب الرابع : الجهود المبدولة من أجل ترقية الاستثمار في ولاية ميلة	90
خلاصة الفصل الثالث	93
الخاتمة	96-94
المراجع	99-97

مقدمة

مقدمة :

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية وجدول أعمال السلطات العليا في الدول ولقد أولته الدولة الجزائرية مجالا واسع من محاولات للتطوير والترقية من اجل النهوض ودفع عجلة التنمية الاقتصادية انطلاقا من قانون الاستثمار لسنة 1993م والذي منح الفرصة للخواص من أجل المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني حيث ثم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعتبر محورا هاما في سياسة الانفتاح وقد فتح مجال الاستثمار في كل الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها تحقيق ترقية الإنتاج والشغل والادخار .

وهو ماجسدته مختلف التشريعات التي تلت القانون سالف الذكر تكريسا لوضع ميكانيزمات تنفيذية،ومما

لاشك فيه هو أهمية الاستثمار البالغة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فهو يساهم في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار .

كذلك زيادة الدخل الوطني للبلاد وخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات كما يساهم الاستثمار في تكوين الثروة وتنميتها فهو عامل أساسي للنمو والبقاء حيث يساهم في تأمين الحاجات المتوقعة للأفراد وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات ومن تم تحقيق الرفاهية لهم والتخفيف من حدة البطالة ، كما يقوم بتعزيز القدرة التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات ، ويقوم كذلك بتحسين أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

لقد ظلت التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه جميع دول العالم فهي بمثابة حجر زاوية في اللإقتصاد ككل وهذا راجع للدور الذي تلعبه في الحياة اللإقتصادية والاجتماعية والسياسية ولقد استحوذت التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرره الجهود العديدة لبرامج التنمية حيث تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في أنها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة ،وأداة من أدوات الاستقلال الاقتصادي كما أنها تحد من التبعية الاقتصادية للخارج ، رفع مستوى المعيشة للأفراد ، والتقليل من تفاوت الدخل والثروات.

ونظرا للدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يعتبر مصدرا حيويا لتطويرها وأداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال توسيع وزيادة القدرات الإنتاجية وتحقيق تنوع اقتصادي وخلق ثروات وتوفير فرص عمل وبعبارة أخرى فهو يساهم في خلق التوازنات الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ،فالاستثمار يؤثر في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال

زيادة رأس مال المجتمع، كذلك استغلال موارد المجتمع وذلك عن طريق توسيع الطاقات الإنتاجية وتوظيف الموارد العاطلة كما يساهم في معالجة الإختلالات في الاقتصاد الوطني، ويساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

وفي ظل كل هذه التوجهات وبحكم أن الاستثمار يلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية الاقتصادية وجب تقييم هذا الأخير في تحقيقها وتطويرها.

أولا: إشكالية البحث:

تحضى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى ضوء ما سبق عرضه تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل الجوهري التالي:

مامدى مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ويقودنا هذا التساؤل إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- مامفهوم الاستثمار؟وماهي أهم خصائصه؟

- ماذا نقصد بالتنمية الاقتصادية بشكل عام؟

- كيف يساهم الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وماهي المشاكل والصعوبات التي تواجه تطوير الاستثمار؟

- ماهي الآليات التي اعتمدتها الدولة لتشجيع الاستثمار؟

ثانيا: فرضيات البحث

ولدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية ومعالجتها اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية:

1- يعد الاستثمار أحد الطرق والإستراتيجية الأساسية في الإنتاج كما يعد وسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
2- تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول شامل لكافة أجزاء النظام الاقتصادي وذلك من خلال إحداث تغيير وتطوير في هيكل وبنيان الاقتصاد القومي.
3- يساهم الاستثمار من الناحية الاقتصادية في زيادة الإنتاج وتعظيم الربح وخلق الثروة.

4- لقد اعتمدت الدولة على آليات عديدة لتطوير الاستثمار كسن القوانين وإنشاء الوكالات والمؤسسات التي تساهم في دعمه وتطويره وترقيته.

ثالثا: أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية معتبرة وهذا يعود إلى:

* أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث والذي يعتبر مصدرا حيويا في الاقتصاد الوطني.

* الأهمية التي يكتسبها موضوع الاستثمار والتنمية الاقتصادية في العالم، حيث أنه موضوع الساعة وهو موضوع متجدد بتجدد الأنظمة الموجهة له.

* يعتبر البحث بمثابة دراسة تقييميه للاستثمار ومدى إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

رابعا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على:

* التعرف على واقع ومكانة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وبيان دوره وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

* دراسة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كآلية مستحدثة لترقية الاستثمار.

* التعرف على أهم المخاطر والمعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية وتحول بينها وبين تحقيق الاستثمار لها.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية ، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في :

- أهمية الموضوع خاصة وأنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم والعامة.
- إبراز الدور الفعال الذي يقدمه الاستثمار للتنمية الاقتصادية.
- إثراء المكتبة بهذا الموضوع.

أما عن المبررات الذاتية فهي كما يلي:

* الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالاستثمارات.

* إمكانية مواصلة البحث في الموضوع.

سادسا: منهج البحث وأدواته

بغية الإلهام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل إبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ، وبالتحديد أسلوب دراسة حالة وذلك لتماشيه مع الجانب التطبيقي.

وقد قمنا باستعمال العديد من الأدوات التي تطلبها هذا البحث:

- المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف الكتب الموجودة.
- مختلف الإحصائيات والتقارير.

سابعا: حدود البحث

إن الحدود التي تحكم هذا البحث هي:

حدود مكانية: حيث يتم إجراء دراسة حول الاستثمار في التنمية الاقتصادية في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ميلة".

ثامنا: صعوبات البحث

بالإضافة إلى الظروف الخاصة فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حجرة عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل النتائج نورد بعضها فيما يلي:

* قلة المراجع ومحدوديتها.
* الممارسات والإجراءات الإدارية التي تعطل من فعالية البحث العلمي.
* التضارب الكبير في الإحصائيات بمختلف مصادرها.

تاسعا : هيكل البحث

للإجابة على إشكالية البحث واختيار الفرضيات والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها اقتضت الضرورة تناول الموضوع ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الذي جاء تحت عنوان "الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار « والذي تضمن ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول:تحت عنوان " ماهية الاستثمار" وذلك من خلال المفهوم والخصائص والأنواع والأهمية.

المبحث الثاني: تحت عنوان: أهداف الاستثمار، أدواته، مقوماته، وعوامله" وذلك من خلال الأهداف الأدوات، المقومات، العوامل.

المبحث الثالث: تحت عنوان " مبادئ الاستثمار، محدداته، ضوابطه ومخاطره" وذلك من خلال المبادئ، المحددات، الضوابط، المخاطر.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان " دور الاستثمار في بعث التنمية الاقتصادية "والذي تضمن ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: بعنوان ماهية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المفهوم، الأهمية، الأهداف، المجالات النظريات، المحددات، الإستراتيجيات، المتطلبات.

المبحث الثاني: نحت عنوان التنمية الاقتصادية، أبعادها، مقاييسها، عناصرها، مصادر تمويلها وعقباتها.

المبحث الثالث: بعنوان بدور الاستثمار في متغيرات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دور الاستثمار في زيادة رأس المال ،استغلال موارد المجتمع ، معالجة الإختلالات ، تمويل التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث: وهو الفصل المتعلق بالجانب التطبيقي وهذا من أجل إعطاء صورة في الواقع العملي عن مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية تحت عنوان " دراسة تطبيقية في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " وهذا من خلال ثلاثة مباحث رئيسية هي :

المبحث الأول: تحت عنوان بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك من خلال نشأتها ،تعريفها، مهامها ،تشكيلتها .

المبحث الثاني: تحت عنوان بطاقة فنية حول الشباك الوحيد اللامركزية وذلك من خلال نشأته تعريفه ، دوره وتشكيلته.

المبحث الثالث: تحت عنوان دراسة ومعالجة ملف الاستثمار على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك من خلال المشاريع المنجزة واهم المزايا والحوافز المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين ، والجهود المبذولة من اجل ترقية الاستثمار في ولاية ميلة .

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته وأن يستفيد القارئ منه ولو بالشيء القليل سعانا أن نفوز بأجري الاجتهاد والإصابة وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

الفصل الأول

الأسس النظرية والمفاهيم

الأساسية للاستثمار

تحضى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي و الفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما يعتبر موضوع الاستثمار أحد الفروع الإدارية و الاقتصادية الحديثة ، و التي لا غنا عنها لأي مشروع استثماري ، سواء أكان هذا المشروع قائم بالفعل أم مجرد فكرة مطروحة.

و على هذا الأساس نتساءل عن ماهية الاستثمار؟ ماذا يقصد بالاستثمار و أنواعه المختلفة ؟ ما هي الأدوات المستعملة و المتاحة له؟ و أخيرا ما هي أصعب المشاكل و التحديات و الصعوبات التي تواجهه و للإجابة على هذه الأسئلة نستعرض المباحث التالية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار.

المبحث الثاني: أهداف الاستثمار، أدواته، مقوماته وعوامله.

المبحث الثالث: مبادئ الاستثمار، محدداته، ضوابطه و مخاطره.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة للاستعمال فتعريفها أخد من طرف الاقتصاديين الماليين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث نشأت من خلالها عدة تعار يف وخصائص وأنواع وأهمية في الاقتصاد وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم لدلك تعددت التعارف بخصوصها، ومن أبرز التعارف نذكر:

تعريف لمبرت: الاستثمار يمثل ٌ شراء أو إنشاء منتوجات مادية وسيطية"[1].

[1]– منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقصادية جامعة الجزائر2002،2003 ص 2.

تعريف كينز: الذي يعرف الاستثمار بأنه ً العملية التي تخص بشكل عام التدخل الفعال لمتعامل آدمي الذي يهدف إلى خلق رأس المال بمعنى آخر منتوج دائم يقدم طمأنينة موزعة على مدة زمنية ً[1].

تعريف فرانس: يعرف فرانس الاستثمار بأنه ً توظيف لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات ً

تعريف بروناس: عرف الاستثمار على أنه ًتخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة ".

كما عرفه أيضا ً استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وللحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها[2].

تعريف قيتن : فعرفه بأنه "الاستثمار هو تزايد مكونات الطاقات المتاحة أي هو تقبل تضحية الحاضر لتحسين المستقبل ".[3]

كما عرف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة

اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

وعلى ضوء ما سبق من تعريف ومفاهيم يمكن تعريف الاستثمار بصفة عامة على أنه عملية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن هنا كان استخدام الموارد الإقتصادية أو استغلالها بشكل يضيف إما سلعا أو منتجات جديدة أو خدمات لم تكن موجودة من قبل أو زيادة تلك السلع أو الخدمات في المجتمع.[4]

المطلب الثاني:خصائص الاستثمار

يتفق أغلب الاقتصاديين في تحديد مميزات الاستثمار حول العناصر التالية: رأس المال المستثمر، مدة أو حياة الاستثمار ، التدفقات النقدية الصافية ، القيمة الباقية للاستثمار.

الفرع الأول: رأس المال المستثمر: ويتمثل في تحديد مبالغ مالية لكل مؤسسة وذلك في بداية الشروع في العمل ويخصص لشراء الآلات والتجهيزات المادية والأراضي التي تقوم عليها المؤسسة ، ويستعمل رأس

[1]–د. شوام بوشامة ، تقييم واختيار الاستثمار ، دار العرب للنشر والتوزيع ، الجزائر 2007 ص ص24–25 .

[2]–د.دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن، الطبعة العربية 2009، ص17–18.

[3]– منصوري الزين ،مرجع سبق ذكره ص 2.

[4]–محمود حسين الوادي وآخرون ،دراسة الجدوى الاقتصادية و المالية ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،الطبعة الأولى 2010 ص 19.

المال كذلك في عدة عمليات منها تكوين البحث ولتمويل الحاجات الدورية والدائمة لعمليات الإنتاج أن كل هذه المبالغ الإجمالية تخصص في بداية المؤسسة ، تعبر عن رأس المال المستثمر.

الفرع الثاني :مدة أو حياة الاستثمار: تحديد حياة الاستثمار مع انتهاء إهتلاك الأصل وتنطبق مدة حياة المؤسسة مع فترة إهتلاك الأصول، إلا أن التطور التكنولوجي والمنافسة يؤديان إلى الإهتلاك السريع للأموال مما يجعل من الصعب تحديد مدة الاستثمار.

الفرع الثالث: التدفقات النقدية الصافية : تتمثل هذه التدفقات في السيولة المالية الناتجة عن الأرباح والإهتلاكات، والمؤسسات تستعملها في الاستثمار لتسديد الالتزامات.

كما تلعب التدفقات النقدية الصافية دورا أساسيا في المؤسسة حيث يتم بواسطتها تسديد الديون وتوزيع الأرباح وإعادة الاستثمار،كما تتأثر هذه التدفقات بعامل الضريبة التي تعت متغيرا أساسيا حيث إذا تم تخفيض معدل الضريبة فان المؤسسة ستساهم في رفع التدفقات النقدية وبالتالي تساهم في زيادة رأس مال المؤسسة [1].

أما إذا كان العكس بارتفاع معدل الضريبة فإنه يؤثر على التدفقات النقدية للمؤسسة وهذا يؤدى إلى إنخفاض الاستثمار.

الفرع الرابع:القيمة الباقية للاستثمار: تتغير القيمة الباقية للاستثمار عند إهتلاك الاستثمار نهائيا حيث يمكن الاحتفاظ بقيمة معينة تسمى بالقيمة الباقية التي بدورها تشكل لنا تدفقا نقديا لصالح الخزينة بعد حساب قيمة الضريبة[2].

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار

إن استثمار أي مال ،قد يتخذ أشكال عدة،وهذا يعني ونتيجة للتقدم العلمي والتقني أنه توفرت أمام المستثمر عدة مجالات أو فرص استثمارية، وما عليه إلا اختيار الفرصة المناسبة، حيث يمكن تصنيف الاستثمارات وفق معايير وأسس متعددة والتي منها:

الفرع الأول: تصنيف الاستثمارات حسب المبادرة :تصنف الإستثمارت حسب المبادرة إلى :

[1]–بن طبال يسمينه،إشكالية الاستثمار في ولاية ميلة بين الواقع والطموح،مذكرة تخرج لنيل شهادة اليسانس lmd2012،2013 المركز الجامعي ميلة ص4.

[2]–بن طبال يسمينه مرجع نفسه .

الجزء الأول: إستثمارت مستقلة: تمثل المبادرة الذاتية الخارجة عن التأثيرات السلوكية لعوامل معينة مثل الدخل أو الفائدة.

الجزء الثاني: إستثمارات تابعة: وهي تتعلق بمجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد أنواع وأحجام و اتجاهات الاستثمار[1].

الفرع الثاني: تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها:يمكن توزيع الاستثمارات حسب مجالاتها الرئيسية كما يلي :

الجزء الأول: الاستثمارات المادية (الحقيقية): ويقصد بها الإستثمار بالأصول الحقيقية كالاستثمار في المباني والمشروعات وفي الأماكن والأراضي ويعتبر هذا النوع من الاستثمار هو الأساس في زيادة الدخل القومي.

الجزء الثاني: الاستثمارات المالية(الغير حقيقية):وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع أدونات الخزينة، الأدوات التجارية ، القبلات المصرفية.

الجزء الثالث: الاستثمارات البشرية: تقوم على تطوير البنية الفوقية للاقتصاد والمجتمع من خلال مؤسسات عامة وخاصة وتعاونية وخيرية...وطنية أو أجنبية متخصصة أو متعددة الأهداف .

كما تعمل على بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية والثقافية والتكنولوجية والمهنية النظرية والتطبيقية ،وذلك بما يجعل القوى العاملة الموجودة قادرة على إنجاز الوظائف التي يتطلبها تشغيل الاقتصاد الكفء في كافة النشاطات الصناعية والزراعية، والثقافية،الصحية ،الخدمية .[2]

الجزء الرابع:الاستثمارات المعلوماتية: وتتضمن المعلومات من الناحية الاقتصادية كافة الحقائق المتاحة حول نشاطات الاستثمار والتمويل والإنتاج والتسويق والاستهلاك وخاصة بالنسبة لمؤشرات النمو (الدخل،الإنفاق،رأس المال،التشغيل،الأسعار) والتنمية(التحولات الهيكلية)، ولكيفية أداء الأسواق المختلفة (السلعية الخدمية،الموردية والمالية)،ولأنماط الإنتاج والتسويق واتجاهات الاستهلاك[1].

[1]– د.هوشيار معروف–الاستثمارات والأسواق المالية–دار الصفاء للنشر والتوزيع–عمان–الطبعة الأولى2009ص26.

[2]– د.محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ص ص 21 22.

الفرع الثالث : تصنيف الإستثمارت حسب الزمن: تتباين الإستثمارت من حيث الفترات التي يمكن أن يحتفظ خلالها المستثمرون بالأدوات المعنية بالحيوية فيما يخص الجهات المعتمدة أو التي تستمر خلالها الأدوات المعنية بالحيوية فيما يخص الجهات المصدرة لها أو عمليات التداول الجارية وتدفقات العوائد المتوقعة عنها وهنا جرى تمييز الاستثمارات وفق هذه الفترات إلى:

الجزء الأول:إستثمارت طويلة الأجل: وهي إستثمارت تفوق فترة إنجازها خمسة سنوات وهي تؤثر بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، تتطلب رؤوس أموال خاصة وهي تضم :

أولا : الأسهم العادية: التي تصدرها شركات المساهمة.

ثانيا: الأسهم الممتازة: التي تصدرها الشركات لتحقيق أهداف معينة.

ثالثا: السندات التي تصدرها الشركات: بغرض الحصول على القروض لتمويل العجز في الميزانية.

رابعا:السندات الحكومية: التي يصدرها البنك المركزي لتغطية العجز في الميزانية العامة.

الجزء الثاني: إستثمارات قصيرة الأجل: هي إستثمارات تقل مدة إنجازها عن سنتين، تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الإستغلالية وتضم:[2]

أولا: القبولات (الضمانات) المصرفية.

ثانيا: أذونات الخزينة المركزية والأدوات المحلية.

ثالثا: الأوراق التجارية التي تصدرها بعض الشركات.

الفرع الرابع: تصنيف الإستثمارات وفق اتجاهات التأثير: تصنف الإستثمارات حسب اتجاهات التأثير إلى:

الجزء الأول: إستثمارات إنتاجية مباشرة: تهتم الاستثمارات المباشرة بتوليد قيم جديدة سواء أكانت قيم السلع أو الخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في الأسواق المالية.

[1]– د.هوشيار معروف،مرجع نفسه ص34.

[2]– د.محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ص 22.

الجزء الثاني: إستثمارات إنتاجية غير مباشرة : هي إستثمارات تسهم في بناء مشروعات أو أنها ركائز اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر ، وتشمل هذه الإستثمارات كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات البنية الفوقية[1].

الفرع الخامس : تصنيف الاستثمارات وفق التخصيص المكاني : يجري تمييز الاستثمارات من حيث التخصيص المكاني بين المواقع والأقاليم وذلك وفق بعض الأسس منها :

الجزء الأول : اعتبارات مواقع التوطن الملائمة للاستثمارات واعتبارات التوافق القطاعي لتلك المواقع:

ويقصد بهده الاعتبارات مدى توافر المتطلبات الأساسية للاستثمارات في مواقع معينة اقتصادية بحيث تتوطن فيها المشروعات المعنية ويفترض أن يقابل ذلك توافق المنافع الاقتصادية لهذه المشروعات مع التوجهات التنموية للمواقع المذكورة ، وهنا فإن مسألة الاعتبارات المتكافئة أو المتبادلة بين النشاطات المواقع الجغرافية تجعل التوزيع متباينا للاستثمارات من مكان إلى مكان آخر من حيث النوع والأهمية.

الجزء الثاني : التأثيرات الموقعية للمشروع الاستثماري: إن التأثيرات الموقعية لأي مشروع استثماري تختلف حسب نوع الاستثمار وحجمه ومدى إرتباطه بإقتصاديات الموقع (الإقليم) وبالتالي فإن بعض الاستثمارات قد لا تستنزف موارد مالية كبيرة (نسبيا) ولكن بسبب الارتباطات المحلية والإقليمية مع بقية الاستثمارات يصبح أكثر تأثيرا في اقتصاديات الإقليم واستثمارات أخرى قد تكون أكبر حجما. [2]

الجزء الثالث: التفاوت المكاني للربحية التجارية: إن تباين الربحية التجارية من موقع إلى آخر يدفع المستثمر إلى البحث عن المراكز الحضارية الرئيسية أو عن مصادر الإنتاج الأغنى وذلك بتوفير الجانب من تكاليف الإنتاج أو النقل أو الاستفادة من بعض التسهيلات الإدارية أو التسويقية من بعض المواقع دون الأخرى، وعليه نلاحظ تمركز الاستثمارات في البلدان النامية في العاصمة وبعض المدن الرئيسية ، ولكن في المقابل تدفع الربحية الاقتصادية القومية (المتجسدة في بيئة سليمة وقيمة مضافة عالية واكتفاء ذاتي محلي) تدفع نحو نشر الاستثمارات على أوسع نطاق داخل إقليم واحد أو أقاليم متعددة.

[1]– عاشوري نسيمه ، دور التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس lmd2010–2011 المركز الجامعي –ميلة ص 13.

[2]– د هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ص 38.

الفرع السادس : تصنيف الإستثمارات وفق التخصيص القطاعي: إن تصنيف الاستثمارات وفق التخصيص القطاعي يعد قاعدة معلومات أساسية لتحليل وتقييم أداء النشاطات التي تخضع أدواتها للاستثمار في الأسواق المالية أو يجري التخطيط لتطويرها أو إدخالها ضمن العلاقات الهيكلية لاقتصاد ما .

ولهذا الغرض يفضل الاعتماد على النظام الدولي للتصنيف الصناعي وبموجب هذا التصنيف فإن الاقتصاد يجري توزيعه بين القطاعات الأولية (الزراعة، الإستخراجية) والقطاعات الثانوية (التحويلية) والقطاعات الثالثية(الخدمية التوزيعية).

ومهما كان التوزيع القطاعي فإن هذا التصنيف يساعد على بيان اتجاهات التنمية في بلد أو إقليم ما مثل تركز الاستثمارات في فترة زمنية معينة وتمركزها في أقاليم أو مواقع محددة وعليه من الضروري تحديد حجم الاستثمار وخصائصه وخاصة كفاءته الإنتاجية وتشخيص موقعه ضمن نشاط أو صناعة أو فرع أو قطاع حتى يمكن بيان مدى واتجاه الاقتصاد المعني بالدراسة نحو التخصص أو نحو التنويع الإنتاجي وتقدير معدلات واتجاهات ارتباطات التكتيكية لتخصيصات الإنتاجية وذلك للكشف عن مدى توافق الاستثمار المقررة مع التحولات الهيكلية المستهدفة في هذا الاقتصاد.[1]

الفرع السابع:تصنيف الاستثمارات وفق التخصيص المؤسسي: يمكن التمييز بين الحالات الآتية وفق التخصيص المؤسسي:

الجزء الأول:التخصيصات الفردية والتضامنية ذات المسؤولية غير المحدودة: تقوم على مبادرات الأفراد بشكل منفرد أو ضمن أسرة ما أو عدد صغير من المشاركين باستثمارات معينة والتي تتخذ صيغ مختلفة مثل قيام الفرد بالاستثمار في الأسهم والسندات أو أي نشاط آخر في الأسواق المالية أو قيامه ببناء عمارة سكنية للإيجار أو بإنشاء مشروع صناعي أو زراعي أو خدمي لصالحه الشخصي وخارج أي إطار مؤسسي آخر .[2]

الجزء الثاني :التخصيصات الجماعية ذات المسؤولية المحدودة :وهي تتحقق من خلال الشركات المساهمة التي تقوم بإصدار الأسهم والسندات وتعتمد المسؤولية المالية لكل مساهم بقدر حصته من الأدوات

[1]– د هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ص 40–41.

[2]–بلكيموش وفاء ،دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية ،مذكرة التخرج لنيل شهادة اليسانس lmd 2011–2012 ،المركز الجامعي ميلة ص 41 .

التي يقتنيها،وأن الصفة المؤسساتية هذه قد حولت نهج المبادرات الاستثمارية من المنظمين الرواد المبتكرين إلى علاقة رسمية بين المدراء والمساهمين والعاملين .

الجزء الثالث :التخصيصات الحكومية :تتعلق بالاستثمارات العامة التي تعتمد على اتجاه النظام الاقتصادي وفلسفته ،فكلما اتجه هذا النظام نحو الفلسفة الاشتراكية وخاصة ضمن الأنظمة الشمولية فإن الحكومة تتبنى المزيد من الاستثمارات وذلك كما حدث في الدول ذات التخطيط المركزي حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين ،وفي المقابل فإن إقتصاديات السوق تكون التخصيصات الاستثمارية فردية أو جماعية (خاصة) ويضيف نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلى حد بعيد.

الجزء الرابع:التخصيصات المختلطة :تقوم على مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مشروعات استثمارية معينة وذلك للإستفادة من التسهيلات المالية والإدارية التي تقدمها المؤسسات الحكومية مع الحفاظ على الحوافز الفردية خاصة بالنسبة لباعث الربح .

الجزء الخامس :التخصيصات الأجنبية:من المعروف أن هذه التخصيصات منذ سبعينات القرن التاسع عشر قد ازدادت باتجاهات وأحجام و منشآت مختلفة وقد دخلت هذه الحركة لرؤوس الأموال الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة متطورة من خلال الاستثمارات الموجهة لإعادة أعمار البلدان التي تضررت من هذه الحرب ،وفيما يخص الدول النامية فإنها أصبحت مجالا واسعا لتوريد رؤوس الأموال الأجنبية منذ بداية سبعينات القرن الماضي وخاصة بعد تراكم أرصدة الدول المصدرة للنفط الخام حيث أسهمت المؤسسات والأسواق والوكالات الدولية للاستثمار على تحويل الجزء الأعظم من هذه الأرصدة إلى الإقتصاديات الصناعية وتحويل جزء إلى الدول النامية فتراكمت ديون هذه الدول حتى تجاوزت ترليونين من الدولارات الأمريكية في بداية عام 2001 وذلك بسبب إعادة جدولة الديون وتصاعد الفوائد والخدمات المستحقة وما أستتبع ذلك من تفاقم العجز في موازين مدفوعات الدول المعنية وتعد حاليا شبكة المعلومات الدولية التي تربط مختلف الأسواق والمؤسسات والوكالات من أهم قنوات حركة رؤوس الأموال فيما بين البلدان المختلفة ولمختلف الأغراض الاستثمارية المادية (الحقيقية) والمالية .[1]

الفرع الثامن:تصنيف الاستثمارات وفق التأثيرات التكنولوجية: تقوم التكنولوجيا على خمسة عناصر رئيسية:

1–د.هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ص 42 .

الجزء الأول:الرأس المالي الإنتاجي المباشر:من مكائن ومعدات وأدوات .

الجزء الثاني :أسلوب التعامل مع رأس المال الإنتاجي المباشر: مستلزمات التشغيل من مواد خام وسلع شبه مصنوعة وتامة الصنع.

الجزء الثالث: المعلومات: وتضم العديد من المعارف أهمها:

أولا: معرفة المواصفات.

ثانيا: معرفة الأداء.

ثالثا: معرفة البناء(السبب).

رابعا: معرفة المستقبليات.

الجزء الرابع: الأنظمة الخاصة بوظائف المكونات التكنولوجية : وخاصة المكائن والمعدات والموارد والوقود والارتباطات الإنتاجية لهذه المكونات وأساليب السيطرة عليها(بشكل محدد مسائل الانضباط التكتيكي والبيئي) .

الجزء الخامس: الأنماط المتعلقة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي: كأنماط كثيفة العمل الموفرة لرأس المال في الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة، أو الأنماط كثيفة رأس المال والتي تقوم على توفير القوى العاملة في النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي منها إحلال شبكات الإلكترونيات لنقل المعلومات داخل السوق المالية أو على المستوى العالمي للاستثمار فيكون النمط المعتمد كثيف رأس المال.

ويمكن توزيع هذه العناصر بين مجموعتين رئيسيتين وهما:

أولا: مجموعة العناصر المادية(التطبيقية).

ثانيا :مجموعة العناصر العلمية والثقافية(الفكرية).

إن حصر الاستثمار في أي من المجموعتين يسبب اختلال هيكلي في تنمية الاقتصاد (القومي أو الإقليمي) فمثلا يلاحظ أن الإفراط في الاستثمار المادي في كثير من البلدان النامية وخاصة الغنية بمواردها المالية ودون إعطاء اهتمام متناسب بالاستثمار الفكري.[1]

الفرع التاسع : تصنيف الاستثمارات وفق النفقات والفوائد: ويمكن تمييز الاستثمارات من حيث الدفعات من النفقات التي يتحملها المستثمر أو دفعات العوائد التي يتلقاها المستثمر بين أربع مجموعات:

الجزء الأول: دفعة واحدة للمدخلات ودفعة واحدة للمخرجات: ويعني ذلك بأن المستثمر يتحمل نفقات الاستثمار من خلال تقديم دفعة واحدة ومن ثم تحقيق العوائد أيضا بدفعة واحدة وذلك مثل الإنتاج للطلب المباشر في المجتمعات التقليدية عندما يتحمل المستثمر تكاليف شراء مستلزمات الإنتاج دفعة واحدة ثم يوجه الإنتاج للطلب المباشر وفق مواصفات هذا الطلب، فيتلقى العوائد دفعة واحدة.

الجزء الثاني: دفعات متعددة للمدخلات ودفعات متعددة للمخرجات: وهو يتحقق عندما يستمر الاستثمار في نفس النشاط غير أن الإنتاج يوجه للأسواق المختلفة وليس للطلب المباشر وبالتالي فان المستثمر يتحمل تكاليف المدخلات في دفعات مستمرة ومتتالية ويتلقى العوائد من نشاطه بشكل مستمر وذلك كأي استثمار اعتيادي موجه للتسويق في القطاع الزراعي أو الخدمي.

الجزء الثالث:دفعة واحدة للمدخلات ودفعات متعددة للمخرجات:وهذا ما يتضح عندما يشتري أحد المستثمرين أسهما لشركات إنتاجية تعطي عوائد مستمرة والتي هي حصص المساهمين من الأرباح وبذلك فإن هذا المستثمر يقدم دفعة واحدة من النفقات مقابل مدخلا ته من الأسهم ويحصل على دفعات من العوائد من الإرباح الموزعة كمخرجات.

الجزء الرابع: دفعات متعددة للمدخلات ودفعة واحدة للمخرجات: وذلك مثل قيام أحد المستثمرين بإنشاء جهاز إنتاجي من خلال تحويل تكاليف هذا الاستثمار لتقديم دفعات متتالية ثم تسليمه كامل مقابل دفعة واحدة من العائد الاستثماري عند التسليم[2] .

1-هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ص 44.

2- بلكيموش وفاء،مرجع سبق ذكره ص43

الفرع العاشر: تصنيف الاستثمارات وفق نطاق التأثير: يجري تمييز الاستثمارات وفق مجال التأثير بين ثلاث مجموعات:

الجزء الأول: النشاطات الإستراتجية : تتناول مجموعات النشاطات الإستراتيجية المجالات العامة للاستثمار والتي تحقق أقصى كفاءة اقتصادية خلال الفترات المتباينة وخاصة طويلة المدى وذلك برفع معدل التأكد وبالتالي تقليل نسب المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

وعليه تتركز النشاطات الإستراتيجية للمستثمر في تحقيق المزج الأمثل للمحفظة الاستثمارية من خلال انتقاء أكثر الأصول كفاءة في الأسواق المالية وأعلاها نموا واستقرارا في عوائدها على الأمد البعيد.

الجزء الثاني : النشاطات التكتيكية: تتعلق بالنشاطات التي تسهم في دعم النشاطات الإستراتجية وفي المناورة على تقلبات الأسواق المالية وفي الإعداد لمرحلة نمو قادمة أكثر استقرارا مثل النشاطات التي تدعم المؤسسات التي تدخل أدواتها الاستثمارية بأعلى المساهمات في المحفظة الاستثمارية وذلك بشكل خاص قي فترات الركود أو عند مواجهة المؤسسات المعنية صعوبات معينة.

الجزء الثالث: النشاطات المرحلية: حيث تقوم على توزيع البرامج الإستراتيجية على مراحل متداخلة وفي هذه المجموعة يمكن أن نذكر الانتقال من أدوات أقل خطورة إلى أدوات أكثر خطورة وبشكل متناسب مع توفير وتحليل المزيد من المعلومات ،كما و يعد ضمن هذه المجموعة اقتناء بعض الأدوات النقدية قصيرة المدى والتي قد تسهم في تحقيق عوائد سريعة يمكن من خلالها ضمان المزيد من الأدوات الاستثمارية بعدية المدى في مرحلة تالية [1]

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار.

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الفرد وكذلك على المستوى الوطني ويمكن تناول ذلك وفق الآتي:

الفرع الأول: الأهمية على مستوى الفرد:

*يساعد الفرد(المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.

*يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أو غير المنتظمة

1- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره ص ص 47-46.

*يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار.

الفرع الثاني:الأهمية على المستوى الوطني

* زيادة الدخل الوطني للبلاد.

* خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.

* دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات [1].

وقد أولت الدول المتقدة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة واللازمة لانتقال رؤوس الأموال، أما في الدول النامية فلم يعطي هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول ،وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية :

*إنخفاض معدلات نمو الدخل القومي .

*ارتفاع معدلات الاستهلاك.

*ارتفاع معدلات النمو السكاني.

*عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار .

*ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.

*الاستخدام الغير عقلاني لرأس المال المتاح[2].

ويعتبر الاستثمار أيضا الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وإرادة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بحيث يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي فهو يؤدي دورا هاما في تحريك النشاط الاقتصادي ومنفعته شبه الدائمة .

1– د.قاسم نايف علوان،إدارة الاستثماريين النظرية والتطبيق،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2009،الطبعة الثانية2013،ص33

2–د.جهاد فراس الطيلوني ،دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ،دار النشر كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع –الأردن ،الطبعة 2011 ،ص ص 46 47.

فأهميته بالنسبة للاقتصاد الكلي تتمثل في أنه يؤدي دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا فهو وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار،الدخل، مستوى التوظيف،حيث يعتبر الاستثمار أحد الأدوات الأربعة الأساسية للإنتاج وبالتالي فهو مولد للدخل وحاكم لمستوى التوظيف، كذلك يساهم الاستثمار في تحقيق العائد أو الربح مما يؤدي إلى تكوين الثروة وتنميتها فهو عامل أساسي للنمو والبقاء كما يساهم في تأمين الحاجات المتوقعة للأفراد وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات ومن تم تحقيق الرفاهية لهم والتخفيف من حدة البطالة ، كما أنه له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الكامنة للنشاط[1] .

المبحث الثاني :أهداف الاستثمار، أدواته ،مقوماته وعوامله.

في وقتنا هذا ومع تطور الاستثمار ومع زيادة حاجة بلدان العالم إليه تعددت أدواته وزادت أهميته لما يحققه من أهداف كثيرة من نمو اقتصادي وازدهار ولهذا سنتطرق في مبحثنا هذا لدراسة أهداف الاستثمار، أدواته مقوماته و عوامله.

المطلب الأول :أهداف الاستثمار:

تتباين أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر أو مستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري في محيط نشاطاته وأخيرا ما يتميز به شخصيا أو ما يعتمد عليه من قدرات و أجهزة إدارية ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية :

الفرع الأول :الأهداف الاقتصادية :وتتمثل الأهداف الاقتصادية في :

* زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق مدا خيل مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني .

* زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف بالشكل الذي يقضي على البطالة بكافة أشكالها .

1- بلكيموش وفاء، مرجع سبق ذكره ص 41.

* تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع إلى تحقيقه كعائد على رأس المال المستمر ولزيادة نسبة نموه وتطوره.

* تقوية بنيات الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاستدلالات الحقيقية القائمة فيه.

* توفير ما تحتاجه الصناعات والنشاط الاقتصادي الحالي من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها .

* زيادة قدرة الإنتاج الوطني على إنتاج المزيد من السلع والخدمات وعرضها في السوق المحلي لإشباع حاجات المواطنين وكذلك الحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير.[1]

الفرع الثاني :الأهداف الاجتماعية :وتتمثل في :

* تطوير هيكل القيم وتنسيق العادات والتقاليد

* تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع من التنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.

* القضاء على كافة أشكال البطالة والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة.

* تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيلها على أصحاب عوامل الإنتاج.

* تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من خلال التأثير والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

* إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقة متطورة من العاملين في المشروع الاستثماري[2].

الفرع الثالث:الأهداف السياسية: وتتمثل في:

* تعزيز القدرة التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.

* إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

1–د.هوشيار معروف مرجع سبق ذكره ص ص 20–21.

2– د. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره ص ص 20،21

* تحسين أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

* تغيير نمط وسلوكات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فعالة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

* نقدية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستغلال العسكري أو للاستغلال السلمي.[1]

الفرع الرابع:الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

* تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

* استيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

* المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد لتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

* اجتياز الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المنافسة للاحتياجات النمو والتنمية بالدولة[2]

كما تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار حيث قد يكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفى جامعة حكومية أو خط سريع .

وقد يكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح كما عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال [3].

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة الكثيرة جدا ولسوف نتناول أدوات الاستثمار الحقيقي والمالي بشيء من التفصيل :

1- عاشوري نسيمة مرجع سبق ذكره ص 65.

2- عاشور نسيمه،مرجع سبق ذكره ص 66.

3- د.جهاد فراس الطيلوني ، مرجع سبق ذكره ص 47.

الفرع الأول : أدوات الاستثمار الحقيقي :

إن الاستثمار الحقيقي يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية ومن أصنافه:

الجزء الأول : العقار كأداة استثمار :تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين :

أولا : مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي مباني أو أراضي

ثانيا: غير مباشر: فهو ينجم عن زيادة الطلب على منتوج معين، مما يدفع بالمؤسسة إلى الزيادة في الإنتاج وتشمل هذه الحالة تحديث مشاريع المؤسسة ،تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية عن طريق تدنية تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية[1].

تقييم الاستثمار بالعقار :

* درجة عالية من الآمان تفوق ما في الأوراق المالية وذلك لأن المستثمر في العقار يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية بالتصرف به سواء بالبيع أو بالتأجير ، كما أن حملة الأسهم العقارية المضمونة بعقار تضمن لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة عجز المدين عن سداد قيمة السندات.

* بعض المزايا الضريبية في بعض البلدان مثل إعفاء فوائد السندات العقارية .

* التكاليف المرتفعة: لأن التمويل طويل الأجل تكون تكاليفه مرتفعة ولكن العوائد مرتفعة أيضا خاصة إذا استطاعت الشركات العقارية استغلال المتاجرة بالملكية .

* تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس ،لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب شتى تتعلق بتقويمها وباحتساب معدلات العائد عليها ، مما يتطلب منه أن يكون متخصصا في هذه الأمور.[2]

الجزء الثاني : السلع كأدوات استثمار

1- د. زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن الطبعة الرابعة 2008 ص 42 .

2- بوقنبية آسيا ، دور الجباية في توجيه الاستثمار لدى المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس LMD 2012-2013 المركز الجامعي ميلة ص 10 .

تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هته الأسواق مثل سوق الشاي السيلاني في سريلانكا وسوق الذهب في لندن والقطن في نيويورك وأغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية التي هي عبارة عن عقود بين طرفين، الطرف الأول الذي ينتج السلعة والطرف الآخر الوكيل إذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للسمسار بتسليمه كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي وبكمية محددة وسعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تتحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد وتتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة والسيولة ،وبالنظر إلى أن أسعار هذه السلع المعلنة في السوق فإنها لا تخضع للمساومة ولا تصلح جميع السلع للتعامل في هذه الأسواق

الجزء الثالث : المشروعات الاقتصادية كأدوات استثمار

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتنوع أنشطتها مابين التجاري والصناعي والزراعي كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات.[1]

ولهذا النوع من الأدوات خصائص نوردها فيما يلي:

* يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا، مستمرا لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر.

* يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية قدر كبير من الآمان لأنه أي المستثمر يحوز أصولا حقيقية لها قيمة ذاتية ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالخسائر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير.

* توفر للمستثمر الميزة الملائمة إذا يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله[2].

الفرع الثاني: أدوات الاستثمار المالي

يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح آية منشأة في شراء الأسهم والسندات ويمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أدوات متنوعة حسب معايير مختلفة فهي إما أن تكون:

1- د، زياد رمضان مرجع سبق دكره ص 43.

2- د.دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره ص59.

الجزء الأول : أدوات دين : ومن أمثلتها أذونات الخزينة وشهادات الإيداع و الأوراق التجارية والقبولات والسندات .

الجزء الثاني:أدوات ملكية:مثلا الأسهم الممتازة و الأسهم العادية.ما من حيث الأجل فيكمن تصنيف أدوات الاستثمار المالي كما يلي :

أولا : قصيرة الأجل : و تستحق خلال سنة مثل أذونات الخزينة و شهادات الإيداع و عقود العملات الأجنبية للأجل القصير.

ثانيا : طويلة الأجل : و تستحق من فترة أطول من سنة و من أمثلتها السهم و السندات .

و يمكن أيضا تقسيم أدوات الاستثمار المالي من حيث الدخل إلى:

أولا:ذات الدخل الثابت : مثل أذونات الخزينة و السندات ذات سعر الفائدة الثابت و الأسهم الممتازة.

ثانيا : ذات الدخل المتغير : مثل الأسهم العادية و سندات ذات سعر الفائدة العائم ، و يمكن تدريج أدوات الاستثمار المالي إبتداءا من الأقل خطرا إلى الأكثر خطرا كما يلي:[1]

الخزينة فالورقة التجارية فالسند الحكومي فالسند المضمون بأصول الشركة التي أصدرته فالسند الغير مضمون فالسهم الممتاز فالسهم العادي فالعقود المستقبلية.

و فيما يلي تعريف مختصر لكل واحدة من أدوات الاستثمار المالي قصيرة الأجل :

1- **القروض تحت الطلب :** و هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال و من شروطها أنه يحق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء و على المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك.

2- **أذونات الخزينة :** و هي عبارة عن أدوات دين عام قصيرة الأجل أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك و شركات التأمين.

1- د. زياد رمضان ، مرجع سبق ذكره ص 45.

3- **الأوراق التجارية :** هي شبيهة بأذونات الخزينة من جميع الوجوه و لكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية هي من إصدار الشركات الضخمة بدلا من الحكومة أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص.

4- **القبولات :** ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية و السحب الزمني هو المطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمنا للبضاعة .

5- **شهادات الإيداع :** و هي وثيقة تثبت وجود وديعة لبنك بمبلغ ثابت و لفترة محددة و بمعدل فائدة محدد و الشهادات تكون اسمية أو لحاملها و عادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا أو عوائدها معفاة من الضرائب.[1]

6- **العمولات الأجنبية :** إن الاستثمار بالعملات الأجنبية عن طريق التعامل الفوري بها من أدوات الاستثمار الحقيقي و هو فن له مفرداته و مصطلحا ته و أصوله و قواعده و أسواقه الخاصة به و التي لها أخلاقيات تعامل محددة .[2]

المطلب الثالث : مقومات الاستثمار :

تستلزم الضرورة أن يكون القرار الاستثماري ناجحا و لكي يكون كذلك و لابد و أن يستند على الأسس التالية:

الفرع الأول : اعتماد إستراتيجية ملائمة : حيث تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر و الذي يشكل من رغبات المستثمر اتجاه كل من الربحية و السيولة و الأمان ، هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه

ميل هذا المنحنى فضلا عن عوامل ذاتية خاصة للمستثمر مثل العمر ، الوظيفة ، الدخل ، الحالة الاجتماعية ، الحالة الصحية.

فالربحية تتأثر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار (بينما السيولة و الآمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعدا لقبولها في ظل العائد المتوقع من الاستثمار ، و بذلك فإن النقاط على منحنى التفضيل الاستثماري الموضح في الشكل أدناه تمثل خيارات للمستثمر لعوائد معينة في ظل درجات مقبولة من المخاطرة.

1- د. زياد رمضان ، مرجع نفسه ، ص ص 46-47.

2- د. دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره ص 60.

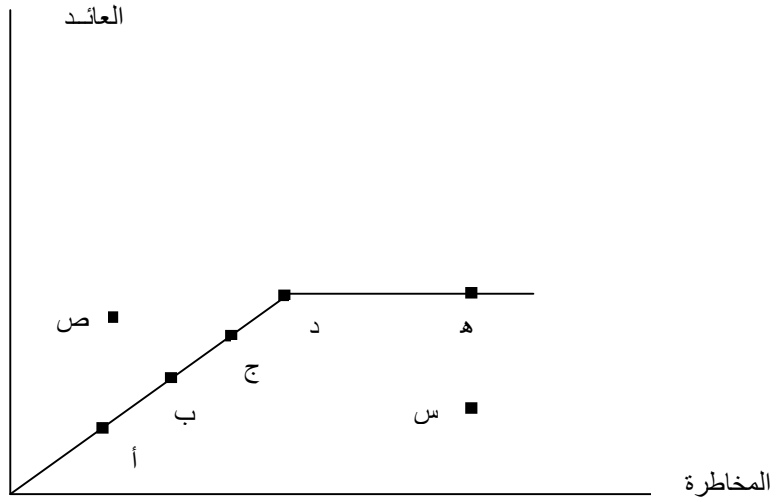

-الشكل1 -

منحنى التفضيل الاستثماري

و يلاحظ من الشكل أعلاه أن كل من (أ– ب– ج – د–هـ) تمثل أدوات استثمارية مقبولة من قبل المستثمر لأنها تقع على منحنى تفضيله ، بينما الأدوات (س، ص) فإنها غير مفضلة لدى المستثمر إما لأنها لا تحقق العائد المرغوب كما هي في (س) أو لأنها غير متاحة كما هي في (ص) ، و وفقا لمنحنى التفضيل الاستثماري بالإمكان تصنيف المستثمرين إلى ثلاث أشكال .

الجزء الأول: المستثمر المتحفظ: الذي يكون حساسا جدا لعنصر المخاطرة.

الجزء الثاني: المستثمر المتضارب: الذي يعطي الأولوية لمسالة الربحية ما يجعل حساسيته للمخاطرة متدنية.

الجزء الثالث: المستثمر المتوازن: و هو المستثمر الرشيد الذي يهتم بكل من العائد و المخاطرة بشكل متوازن.[1]

الفرع الثاني : الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ قرار الاستثمار: فهو يقصد أن يكون القرار رشيدا وحتى يكون القرار رشيدا فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار من ناحية تحديد الهدف من الاستثمار ، تهيئة البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار تحليل و دراسة الجوانب المالية

1–د. طلال كداوي ،تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ص ص 13 –17.

للبدائل الاستثمارية لاختيار البديل الاستثماري الأفضل و المسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار ان يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ و المعايير كأساس اتخاذ القرار من أهمها :

الجزء الأول : مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية) : حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل و اختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وكل ما كانت البدائل كثيرة و متعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر و تمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

الجزء الثاني :مبدأ الخبرة و التأهيل : و هذا يعني أن قرار الاستثمار كما يتضمنه من حيثيات و ما يستلزمه من إمكانيات فنية و علمية قد لا تتوفر لدى العديد من المستثمرين الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال .

الجزء الثالث: مبدأ الملائمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري المباشر و كذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم و ظروف المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة.

الجزء الرابع : مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض درجة المخاطر و خاصة المخاطر غير النظامية .

الفرع الثالث: العلاقة بين العائد و المخاطرة: فمن البديهي أن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما العائد المتوقع من الاستثمار و درجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية.

و لهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف مقدما كل من العائد المتوقع و درجة المخاطرة بمعنى أن عليه أن يتنبأ بكل من العائد و درجة احتمال تحقق هذا العائد. و في ضوء تقدير درجة احتمال تحقق العائد تتحدد درجة المخاطرة لأن درجة المخاطرة تقاس باحتمال عدم تحقق العائد المتوقع وهناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في التنبؤ و الشائع منها كل من التباين و الانحراف المعياري.[1]

و من المفيد الإشارة إلى أن مشكلة العلاقة بين العائد و المخاطرة تظهر في اتخاذ القرار الاستثماري الخاص باختيار مجال الاستثمار فهل يتجه نحو الاستثمارات الحقيقة أم المالية و على الرغم من عدم وجود قواعد عامة يمكن الركون أي الرجوع إليها في هذا الخصوص إلا أنه يمكن تأشير بعض النقاط قد

1-ايمان قمري ،تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام برنامج excel،مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس lmd 2011-2012 المركز الجامعي ميلة ص 11.

تفيد في اتخاذ القرار فالاستثمار في الأوراق المالية و بخاصة الأسهم يتسم بميزة قد لا تتوفر في غيره من الاستثمار خاصة في مسألة الربح أو العائد فالأرباح على الأسهم تتحقق بوسيلتين أي تأتي من خلال قانتين الأولى تتخذ شكل أرباح نقدية توزعها الشركات على حملة الأسهم و الثانية الأرباح الرأسمالية التي تنجم عن ارتفاع أسعار الأسهم في السوق كما أن الاستثمار في الأوراق المالية يعد من قبيل الاستثمارات السائلة التي يمكن بيعها بسهولة فإذا كانت الصعوبة تكتنف في تحويل الاستثمارات إلى نقود فإنها في الغالب تأخذ قيمتها المالية كما أن الاستثمارات السائلة تتميز بالمرونة و تجعل المستثمر قادرا على مجابهة الظروف الاقتصادية المتغيرة.

و عموما فإن الأوراق المالية أصول متحركة يسهل نقلها وبذلك تكون إدارتها سهلة و لا تحتاج إلى الصيانة لكنها تتطلب الحيطة و الحذر و اليقظة.[1]

المطلب الرابع: عوامل الاستثمار

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية وهناك لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ومن بين هذه العوامل ما يلي:

الفرع الأول: الاستقرار السياسي:

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والاضطرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الإيديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل ومن حيث احتمالات الحرب وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي

والاجتماعي، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمارات مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوزيعها وتنوعها، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار

1 – طلال كداوي مرجع سبق ذكره ص ص 20.18.

الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

الفرع الثاني:الاستقرار الاقتصادي

ويمكن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسات اقتصادية تدخليه أو اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي وإستراتجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص وطبيعة الاتفاقات الدولية والاقتصادية والعلاقات الاقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري وطرق التعامل مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة وتحرير التعامل بهما ووضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات ، ومعدلات البطالة والتضخم وحجم السوق ودرجة الانكشاف الاقتصادي للبلد .

ويقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ، ومتانة الأسواق المادية وحجم الاستثمارات الممولة محليا ، كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين أو كون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى منظمات دولية أو إقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينهما.[1]

الفرع الثالث: معدل أسعار الفائدة : يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها ، وأن معدل الفائدة هو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك إلا أن التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل وتتأثر أسعار الفائدة بجملة عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر ومدة الاستثمار وكلفة التمويل ودرجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة بهذا الشأن كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمار الداخلة أو الخارجة من الدولة في ارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج وهو يؤثر على حجم

1–د.دريد كامل ال شبيب ،مرجع سبق ذكره ص ص 26 27.

الاستثمارات المحلية وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق المالية المتداولة في أسواقها المالية ويبين لنا الشكل رقم(1) العلاقة بين الاستثمار وأسعار الفائدة وكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الإنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى[1] .

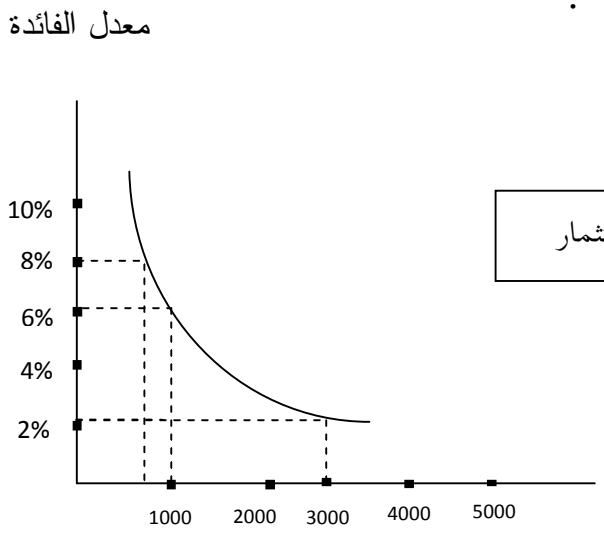

الشكل رقم02:يبين منحنى الطلب على الاستثمار

الفرع الرابع: الدخل القومي

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي ، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة وكلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إضافة إلى زيادة الإدخارات وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمار والدخل القومي.

حجم الاستثمارات

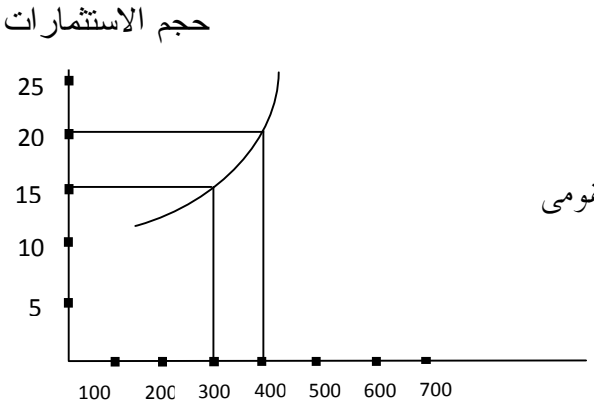

شكل رقم 03 يبين حجم الإستثمارات و الدخل القومى

1- د.دريد كامل آل شيب ، مرجع سابق ص ص 28،29

الفرع الخامس: معدلات التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة ويرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقية للدخول والأرباح ويؤثر على القيمة الحقيقية لرأس مال المستثمر مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار في بلد يعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم .

الفرع السادس : توفر البنى الإرتكازية والانفتاح الاقتصادي :إن توفير البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية خاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار،والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات ،الانترنت، الموانئ ،الكهرباء ، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل سوق مالي كفء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية كما تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار خاصة الأجنبية منها.[1]

المبحث الثالث: مبادئ الاستثمار، محدداته،ضوابطه،ومخاطره.

حتى يكون الاستثمار هادفا وناشطا لابد من تحديد مبادئ تحكمه ومحددات وضوابط ملمة بعملية الاستثمار وأن نحيط بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض له وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول:مبادئ الاستثمار

كما بينا سابقا بأن الاستثمار هو توظيف للأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على دخل للمستثمر وعلى المستثمر أن يراعي في ذلك مجموعة من المبادئ أو الأسس قبل اتخاذه لقرار الاستثمار ، و من أهم مبادئ الاستثمار ما يلي :

الفرع الأول: معرفة البدائل المتاحة له: من حيث تكاليفها و عوائدها المتوقعة و مخاطرها، و يعني ذلك أن على المستثمر أن يجري مسحا كاملا عن فرص الاستثمار المتاحة له.

[1]–إيمان قمري ،مرجع سبق ذكره ص ص 14 15.

الفرع الثاني: تحديد الفترة الزمنية للاستثمار: أي هل يريد المستثمر استثمار أمواله استثمار قصير الأجل أم طويل الأجل، اعتمادا على نوع الدخل الذي يرغب في تحقيقه خلال الفترة الزمنية.

الفرع الثالث: تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها: أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل.

الفرع الرابع : ضرورة تنويع الاستثمار : أي توزيع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات ، من خلال توزيع الاستثمارات ما بين الأسهم و السندات و غيرها بهدف تحقيق هدف استثماري محدد.

الفرع الخامس :ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية: و التي لديها الخبرة و الدراية الكافية في هذا المجال التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات و تهيئتها بالشكل الذي تمكنه من اتخاذ القرار السليم [1].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار

من اجل نجاح الاستثمار لابد من أن تكون له عوامل محددة إيجابية يقوم عليها ,وعلي هذا الأساس سنورد العوامل التي تحدد الاستثمار و تجعل منه استثمارا ناجحا :

الفرع الأول : الاستثمار و القدرة على التمويل : إن عامل القدرة على التمويل له أهمية بالغة في تنفيذ أي عملية استثمار,حيث يؤكد المركز الأول لانطلاق العملية الاستثمارية وقد يكون التمويل عن طريق مدخرات حقيقية للمستثمر,هذا من الجانب الفردي أما من الجانب الكلي فتعدد المدخرات الحقيقية للمجتمع المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار كما انه يمكن تمويل الاستثمار عن طريق قروض مصرفية مقدمة للمستثمرين بأنواعها المختلفة .

الفرع الثاني: الاستثمار و مستوي الربح: لابد لأي مستثمر يمتاز بالرشادة الاقتصادية أن يدرس العائد قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري فإذا كان العائد من الاستثمار اقل أو يساوي تكلفته,في هذه الحالة يتجنب المستثمر الاستثمار في هذا المشروع ,أما إذا كان العائد من المشروع اكبر تماما من التكلفة ,هناك للمستثمر الخيار بين الأمرين إما الانطلاق في الاستثمار،وإما المفاضلة بين هذا المشروع و غيره من حيث العائد [2] .

1 – د. قاسم نايف علوان ، مرجع سبق ذكره ص ص: 34– 35.

2 -بن طبال يسمنه, مرجع سبق ذكره ص 18.

الفرع الثالث: الاستثمار و سعر الفائدة : تتحقق الكثير من الاستثمارات عن طريق الاقتراض , لذا يعتبر سعر الفائدة المطبق على القروض الممنوحة للمستثمرين مؤشرا قويا سيتخذ على أساسه الخوض في الاستثمار أو عدمه , قصد ارتفاع مستويات أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمر يؤدي ذلك إلى

ارتفاع تكاليف الاستثمار في هذا المشروع و بالتالي انخفاض العائد المتوقع منه ,إما في حالة انخفاض أسعار الفائدة هذا يؤدي إلي انخفاض تكاليف الاستثمار في المشروع و بالتالي زيادة العائد المتوقع تحقيقه من الاستثمار في المشروع. [1]

الفرع الرابع:الاستثمار و التضخم :تعتبر ظاهرة (التضخم) الارتفاع المستمر لمستويات الأسعار العوامل السلبية المؤثرة على مستوي الدخل الحقيقي فارتفاع الأسعار يؤدي إلي انخفاض القدرة الشرائية للنقود و من ثم انخفاض مستوي الدخل الحقيقي للفرد, و بالتالي انخفاض مستوي المعيشة و تدني الادخار الذي يؤدي بدوره إلي تدني مستويات الاستثمار وذالك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادات في الدخل.

الفرع الخامس:الاستثمار و التكنولوجيا: إن مسالة التقدم التكنولوجي يعد مسالة في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للمشروعات التي ترى ضرورة المحافظة علي مراكزها التنافسية, بالإضافة إلى آثاره المباشرة في خفض التكاليف و من ثم إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

الفرع السادس:الاستثمار و العوامل النفسية و الاجتماعية (التفاؤل و التشاؤم): تتضمن العملية الاستثمارية عملية التوقع أي مواجهة الظروف المحتملة الوقوع في المستقبل.هذه الأخيرة تبنى على ظروف حاضرة قد تتبلور الحالة النفسية ذات النظرة التشاؤمية للمستثمر إلى نقص الاستثمار، في حين تتبلور الحالة النفسية ذات النظرة التفاؤلية للمستثمر موجة من الاستثمار و التوسع.

الفرع السابع :الاستثمار و الادخار:إذا زاد الادخار علي الاستثمار يحدث الفائض وسوف ينخفض سعر الفائدة لكي يشجع زيادة الاستثمار (تمدد الطلب) أما إذا انخفض سعر الادخار أيضا (انكماش العرض) وتستمر هذه الحركة حتى يتحقق التوازن, و العكس صحيح, فإذا زاد الاستثمار عند أي مستوي للفائدة مقارنا بالادخار فيرتفع سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن مرة أخرى2 .

[1]–د.زياد محمد عبد .مبادئ علم الاقتصاد .دار البداية ناشرون وموزعون .الطبعة الاولى 2010 ص 176.

2-د. زياد محمد عبد, مبادئ علم الاقتصاد دار البداية ناشرون وموزعون ،الطبعة الأولى 2010 ص ص 177 178.

المطلب الثالث:ضوابط الاستثمار:لأجل النمو الحقيقي و دفع عجلة تطور الاستثمار وجب علينا تتبع الضوابط التالية :

الفرع الأول : أن يكون الاستثمار ناشطا إنسانيا هادفا : أي العمل على زيادة الثروة الوطنية، دون الضرر بأفراد المجتمع .

الفرع الثاني:أن يعمل الاستثمار على مضاعفة الخيرات المادية و المعنوية : الأموال التي توظف من أجل مضاعفة الأموال لا تعد استثمارا لأنها في حقيقة الأمر لم تضف شيئا للثروة الوطنية، و إنما قامت على أساس مبادلات خارجية,المستفيد الأول منها الاقتصاد الأجنبي.

الفرع الثالث: إن توظف أموال الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الأولوية : لكل مجتمع سلم و أولويات و على أفراده أن يتخذوا الوجهة السلمية للاستثمار، كما أن المشاريع التي لا يرجي منها إنتاجا جديدا يضاف إلى الإنتاج الوطني تخرج من إطار الاستثمار.

الفرع الرابع: يجب أن تراعي كل عملية استثمارية قيم و أخلاقيات المجتمع: إن ضبط الاستثمار من الوهلة الأولى بقيم و أخلاقيات الأمة يعتبر الحصن المنيع الذي يحافظ به علي قيم الأمة من الانسلاخ و التقليد الأعمى لنمط الاستهلاك المادي و الروحي للغرب[1] .

المطلب الرابع:مخاطر الاستثمار:

يحتوي كل شكل من أشكال الادخار و الاستثمار عنصرا أو أكثر من عناصر المخاطر و التي يمكن تعريفها بأنها: "التعرض لاحتمال الخسارة " و تعتمد طريقة استثمار المستثمر لنقوده على مدى تقبله لحجم و نوع المخاطر التي سيتعرض لها و من هذه المخاطر نجد:

الفرع الأول:مخاطر التضخم: تحملها عادة الاستثمارات ذات العائد الثابت خاصة إذا كان عائدها أقل من معدل التضخم.

الفرع الثاني:مخاطر إعادة الاستثمار: و تدرس هذه المخاطر إذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة و لم تتح له الفرصة لإعادة استثمارها علي نفس مستوى العائد التي كانت مستثمرة فيه و من الأمثلة على ذلك

1- بن طبال يسمينه ،مرجع سبق ذكره ص 20.

السندات القابلة للاستدعاء.إذا تم استدعائها لأن أسعار الفائدة في السوق اقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعائها .

الفرع الثالث: مخاطر أسعار الفائدة :و تبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يملكها لحاجاته إلى النقد الجاهز فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته بأقل من قيمتها الاسمية و العكس أيضا صحيح, بمعنى انه سيتمكن من بيعها بأعلى من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أقل من الفائدة التي تحملها السندات.

الفرع الرابع:المخاطر الاقتصادية: إذا استثمر أحدهم بالأسهم فإن أسعار هذه الأسهم ستتأثر بمقدار الأرباح التي ستحققها الشركة و بمقدار الأرباح التي ستوزعها بما أن الأرباح تتأثر بالأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها الشركة إذا فالمحصلة النهائية هي أن أسعار الأسهم ستتأثر بالأوضاع الاقتصادية و حامل هذه الأسهم سيتعرض للمخاطر الاقتصادية من خلال تأثر الشركة بالدورات الاقتصادية (التضخم, الكساد, عوامل العرض و الطلب, الأحداث العالمية)[1].

الفرع الخامس: مخاطر البيئة: يخضع الاستثمار لتقلبات متباينة في الظروف الطبيعية و الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية المحيطة بالمشروع الاستثماري أو السائدة.

بشكل عام في إقليم أو في بلد النشاط المعني، ففيما يخص البيئة الطبيعية فان الاستثمارات مهددة في أصولها المادية و من ثم المالية بمجموعة من ظواهر التلوث في الجو و التربة و المياه والتي تسهم في إعاقة و زيادة تكاليف الكثير من النشاطات الاقتصادية وكذلك بمجموعة أخرى من التقلبات كالبراكين و الزلازل والفيضانات ،هذا فضلا عن كوارث الأوبئة و الأمراض المتوطنة أما بالنسبة للبيئة الاقتصادية فإن فشل اليد الخفية في التعديل التلقائي لاختلالات الأسواق الرأسمالية قد يجعل البيئة المحيطة بالاستثمار في هذه الأسواق في اضطراب أو تقلب مستمر و هدا ما نلاحظ من المتابعة اليومية من مؤشرات الأسواق المالية العالمية وخاصة عندما تستمر اتجاهات الهبوط بفترات غير قصيرة و من جهة أخرى إن واقع التبعية التي تعيشها الاقتصاديات النامية مند أواخر القرن التاسع عشر قد جعلت هذه الاقتصاديات مجالا واضحا و مفتوحا لانعكاس كافة التقلبات الدورية و غير الدورية التي تخضع لها الأسواق الرأسمالية المتقدمة[2].

1- د-زياد رمضان, مرجع سبق ذكره ص 331.

2- د.هوشيار معروف .مرجع سبق ذكره ص ص 261 262 .

الفرع السادس:مخاطر السوق:المقصود هنا السوق المالية فالمستثمر بالأسهم سيتأثر بتحركات سوق الأسهم صعودا و هبوطا و من المعروف أن سوق الأسهم تتحرك لتافه الأسباب أو الشائعات وتسير أسعار الأسهم فيها سيرا عشوائيا فهي لا تعكس الماضي بالضرورة و لدلك كان من الصعب التنبؤ بها.

الفرع السابع:مخاطر السوق العالمية:و المقصود هنا سوق الاستثمارات العالمية أي أن يقوم المستثمر باستثمار أمواله في بلد أجنبي و لهذا الاستثمار مخاطره الخاصة من تقلبات أسعار الصرف و اختلال

القوانين والأنظمة و المخاطر السياسية و مخاطر التأميم و مخاطر إدخال أو إخراج العملات و تبرز بعض أنواع هذه المخاطر بشكل خاص في أسواق البلدان النامية.

الفرع الثامن :مخاطر عدم ثبات العائد أو عدم التأكد منه: وهي عبارة عن عدم التأكد من العائد فكلما زاد عدم التأكد من الحصول على العائد أو من حجمه أو من انتظامه أو من زمن الحصول عليه كلما كان الاستثمار أكثر خطورة و العكس صحيح و هكذا فانه لقياس مخاطر الاستثمار كميا يتم ربطها بالعائد.[1]

الفرع التاسع:المخاطر الإدارية:تتأتى هده المخاطر من وجود بعض ظواهر التخلف الإداري أو قصور في بعض وظائف الإدارة و خاصة بالنسبة لصنع القرارات و إن من المخاطر التي تواجه المستثمر بسبب الأخطار الإدارية نذكر ما يأتي:

الجزء الأول: عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة و التعليمات المرعية و بالتالي تسود حالات التهرب الضريبي و التنصل من القيود البيئية و المناورة على تشريعات الاستثمار و التشغيل و التبادل.

الجزء الثاني:إهمال البحث و التطوير الذي يجعل نشاطات المستثمر أو أجهزته الإنتاجية أو برامجه التسويقية مهددة بتدهور الكفاءة التنافسية و خاصة بسبب التقدم التكنولوجي.

الجزء الثالث:الارتباط بوكالة واحدة أو بمتعاقد محدد أو بمصرف معين سواء كان ذلك في شراء المستلزمات أو في تصريف المنتجات أو في التسهيلات الائتمانية يجعل الاستثمار رهينا لا بالظروف المحيطة بالنشاط نفسه و حسب بل وبظروف الجهة أو الجهات الرئيسية التي يعتمد عليها أيضا.

1- د.زياد رمضان . مرجع سبق ذكره ص 332.

الجزء الرابع:باعتماد سياسات استثمارية غامضة تقوم على تبسيط وحتى إهمال اتجاهات الماضي و حوادثه و بالتالي الإسراع في صنع القرارات بالنسبة للأصول الاستثمارية و خاصة التحول من أصل لأخر.[1]

كما يمكن تقسيم مخاطر الاستثمار إلى نوعين رئيسيين هما:

الفرع الأول:المخاطر النظامية: و هي مخاطر السوق أي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام و تؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار و تسمى كذلك المخاطر السوقية و منها تغير المناخ العام و يقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا مثال ذلك إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقات وثيقة أو اتفاقيات تجارية أو وفاة إحدى

الشخصيات المحلية أو العالمية ذات الوزن السياسي فهده الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصادية للدولة وبالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.[2]

و من خصائص المخاطر النظامية ما يلي:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام.
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين.
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو التضخم أو ارتفاع معدلات أسعار الفائدة أو الحروب أو الاغتيالات السياسية فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة .
- تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في بعض الحالات و منها:

– في الشركات التي تتصرف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران.

– في الشرطات التي تنتج سلع صناعية كصناعة السكك الحديدية و صناعة الأدوات و المطاط.

– في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الإجمالية و هي الشركات التي تكون درجات الرفع التشغيلي فيها مرتفعا وبالتالي يمكن القول أن أكثر الشركات تعرضا للمخاطر

1– د.هوشيار معروف ،مرجع سبق ذكره ص ص 262 263.

2– د.قاسم نايف علوان . مرجع سبق ذكره ص ص 64 65.

المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها و بالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام و كذلك بنشاط سوق الأوراق المالية و هذه الشركات كبيرة الحساسية للتغيرات التي تطرأ على السوق.[1]

الفرع الثاني:المخاطر الغير نظامية(مخاطر الشركة):و هي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة أو تنفرد بها ورقة مالية معينة و لا تؤثر على نظام السوق ككل و تكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي ككل ،وبالتالي فهي المخاطر التي يمكن التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات و تتأثر المخاطر الغير منتظمة بالعديد من العوامل نذكر منها:

- **مخاطر الائتمان:**التي تتعلق بمدى التوسع بمنح الائتمان التجاري و تراكم الذمم المدينة الممنوحة إلى العملاء وتكمن المخاطر في عدم قدرة العملاء على عدم تسديد الذمم المدينة أو التأخر في تسديدها وتحولها إلى ديون معدومة.
- **مخاطر السيولة :**أي عدم إمكانية الوفاء بالالتزامات في مواعدها لصعوبة تسيير الأصول.
- **مخاطر التشغيل:**و هي تلك المخاطر الناجمة عن تغير مصاريف التشغيل بمقادير أكبر من التوقع.
- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات التي تعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول الاستثمارات أو الشركة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للالتزامات المترتبة عليها و ترتبط بهذه المخاطر جودة الأصول و مخاطر التشغيل والسيولة و مقدار الأرباح الموزعة و الأرباح المحتجزة و مخاطر تسديد الالتزامات الخارجية.
- **مخاطر أسعار الصرف:**أي تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل أو نظرا لتغيرها باستمرار.
- **مخاطر البلد:**و التي تتمثل في الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال المقترض دوليا بسبب رفض سداد المدفوعات في تاريخ الاستحقاق.[2]

و من هذه المخاطر (الغير نظامية)التي قد تحدث في شركة ما و هي:

- حدوث إضراب عمال في تلك الشركة أو في القطاع الذي تنتمي إليه تلك الشركة.

- الأخطاء الإدارية في تلك الشركة.

1- د.زياد رمضان . مرجع سبق ذكره ص 333 .

2 .د.دريد كامل آل شبيب . مرجع سبق ذكره ص ص.109. 110.

- ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة.

- الحملات الإعلانية من المنافسين.

- تغير أذواق المستهلكين بالنسبة لسلع هذه الشركة.

و الشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير النظامية هي التي تنتج سلع استهلاكية غير معمرة مثل شركات المشروبات الغازية و شركات السجائر وما شبهها حيث لا تعتمد مبيعات هذه الشركات على مستوى النشاط الاقتصادي أو حالة السوق بدرجة كبيرة و تكون هذه الشركات غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على السوق.[1]

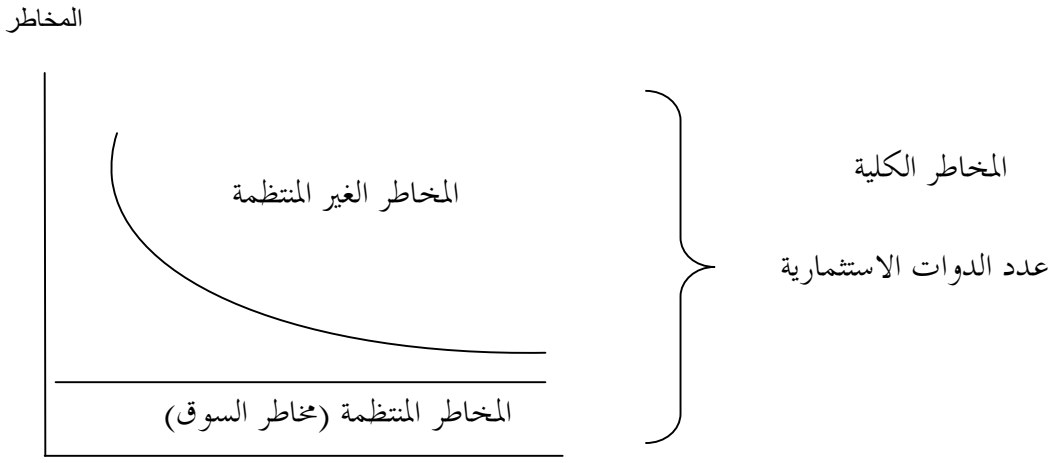

شكل رقم 04 يبين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة

1. د.زياد رمضان . مرجع سبق ذكره ص 334.

خلاصة الفصل الأول :

ما يمكن قوله كخلاصة لما سبق هو أن : الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى ، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية و هو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه كما يعتبر الاستثمار موضع اهتمام مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية و تحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع احتياجاتها الأساسية.

الفصل الثاني

دور الاستثمار في بعث

التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية فرع من فروع علم الاقتصاد اهتم بها الباحثون والإقصاديون بعد الحرب العالمية الثانية بسبب قلقهم من انخفاض مستويات المعيشة في كثير من دول العالم.

إن عملية التنمية الاقتصادية ليست محددة بدولة معينة كأن تكون دول ذات الدخل المرتفع فهي عملية مستمرة وديناميكية لا تتوقف ولكنها تتفاوت حسب الدول والمناطق كما تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه جميع دول العالم ، فالدول المتقدة تسعى من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية الاقتصادية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد للتوظيف الكامل دون حدوث التضخم أو الانكماش أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي أو الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق أماله في حياة كريمة.

وعلى هذا الأساس سوف يتناول هذا الفصل التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية،أبعادها،مقاييسها،عناصرها ،مصادر تمويلها وعقباتها

المبحث الثالث: دور الاستثمار في متغيرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسعا له جوانب عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية الثقافية **والأخلاقية،وهذا** لم يعد مقبولا بأن التنمية تتمثل في مجرد الزيادة في الدخل الفردي فقط، لأن الزيادة في الدخل لا تضمن بالضرورة تحسين المستوى المعيشي أو المحيط البيئي للأفراد، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية أهميتها ،أهدافها، مجالاتها، نظرياتها، محدداتها، استراتجياتها ومتطلباتها.

المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها

نستعرض مجموعة من التعاريف للتنمية الاقتصادية ومن تم نحاول تقديم تعريف شامل للتنمية الاقتصادية إذ يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية الاقتصادية ومن تم نبين أهميتها:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

هناك عدة تعار يف للتنمية الاقتصادية حددها الاقتصاديون والباحثون حيث من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بينهم فلكل منهم ينظر لها بمنظاره الخاص ولعل من أبرز التعاريف ما يلي:

تعريف" مائير بالدوين":عرف التنمية الاقتصادية على أنها" عملية يزداد فيها الدخل القومي المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[1] .

تعريف"تيكولاس كالدور" : وقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها " مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكلة الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع "[2].

تعريف " كولين كلارك": فقد عرف التنمية "بأنها الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع"[3] .

تعريف " بول بوران" :فقد عرف التنمية الاقتصادية " أنها تعني الزيادة المستمرة في إنتاج السلع المادية للأفراد وعلى مر الزمن "[4].

تعريف " روس" : فيعرفها على أنها " العملية التي يتمكن منها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذه الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن"[5].

تعريف " كيندل برقر" : فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن " مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي ، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[6].

---

[1]–د.محمود حسين الوادي،الاقتصاد الكلي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.الطبعة الاولى2007.ص 261

[2]– د.إسماعيل محمد بن قانة.اقتصاد التنمية" نظريات،نماذج،استراتيجيات" دار أسامة للنشر والتوزيع.الأردن .الطبعة الأولى 2012.ص08

[3]–د.محمد مروان السمان مبادئ التحليل الاقتصادي–دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2009ص394.

[4]– د.محمود حسين الوادي.مرجع نفسه ص 262.

[5]– إسماعيل محمد بن قانة. مرجع نفسه ص 08.

[6]–د.محمد مروان السمان.مرجع نفسه ص 394.

مما سبق يمكن التوصل إلى تعريف شامل وهو أن التنمية الاقتصادية عبارة عن " عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق ".

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام الطاقات الموجودة استخداما أمثل ويمكن توضيح أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:

الجزء الأول : التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة :

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة ملحة للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية بينها وبين الدول المتقدمة، مما يستوجب عليها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض واللحاق بركب الدول المتقدمة.

هناك عواما اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة والتي مازلت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، ويمكن إبراز هذه العوامل فيما يلي:

أولا : عوامل اقتصادية :تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في :

- التبعية الاقتصادية للخارج.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

ثانيا: عوامل غير اقتصادية: وتتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة.

- سوء التغذية.

- انخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي.

- تراجع القدرات العلمية والتقنية."

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها بتوجيهها تدريجيا وذلك بتبني رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتطبيق الفجوة بينهما وبين الدول المتقدمة.[1]

الجزء الثاني: التنمية أداة الاستقلال الاقتصادي.

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته ، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية ، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال ، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة ، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية البلدان النامية ، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدول ، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا وكاملا.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية ومجالاتها:

على الرغم من تباين الآراء بين العلماء بين العلماء الاقتصاديين في تحديد مفهوم التنمية وخاصة ما إذا كانت أهدافها تنصب حول رفع مستوى معيشة السكان وتحسين مستوى المعيشة ، أم أنها مجرد عملية اقتصادية إلا أنهم يكادون يتفقوا حول أهدافها.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان ،وتوفير شروط الحياة الكريمة لهم ،لكن من الصعب تحديد الأهداف في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة ،واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،إلا أنه يمكن إبراز أهم هذه الأهداف فيما يلي :

1-د اسماعيل عبد الرحمان مفاهيم و نظم اقتصادية(التحليل الاقتصادي و الجزئي) دار وائل للنشر عمان الاردن الطبعة الاولى 2004 ص ص 270-272

الجزء الأول: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف في:

أولا: زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية في الدولة النامية لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى تحقيق التنمية هو محاولة تخليصها من الفقر ، ومن انخفاض مستوى معيشتها ونقصد بالدخل القومي هو زيادة الدخل الحقيقي لا الدخل النقدي أي زيادة السلع والخدمات الناتجة عن استغلال الموارد الاقتصادية .

فزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجيات الملائمة فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.[1]

ثانيا :تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: هناك أهداف أخرى للتنمية الاقتصادية تدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج ومصدر الدخل لمعظم السكان وهو مايعرضها للتقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة لتقلبات الأسعار والإنتاج ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لابد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد الوطني وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية مكونات الاقتصاد الوطني الأخرى وعلى هذا يجب أن يراعي القائمون بأمر التنمية الاقتصادية في الدول النامية اقتصاديا تخصيص نسبة مقبولة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بقطاع الصناعة سواء بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة .[2]

ثالثا : التغيير في هيكل التجارة الخارجية:

وذلك عن طريق التحول من هيكل يعتمد على تصدير الموارد الأولية واستيراد السلع الصناعية إلى هيكل يتسم بارتفاع نسبة الصادرات المصنعة [3]

1 –بوغزالة محمد نجلاء،اللإستثمار الخاص في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،مالية جامعة الجزائر 2001–2002ص36

2– كامل بكري، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، جامعة الإسكندرية 1986ص74

3– أحمد رمضان نعمة الله ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2004.ص.350

الجزء الثاني : الأهداف الاجتماعية : وتتمثل هذه الأهداف في:

أولا: رفع مستوى المعيشة: بما أن الهدف الأول للتنمية الاقتصادية هو رفع الدخل القومي الحقيقي فإن هذا الارتفاع حتما سيؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ، حيث أن الهدف يعتبر من أهم الأهداف خاصة في الدول المتخلفة اقتصاديا ،ذلك انه المعتذر تحقيق الضروريات المادية من السلع والخدمات وتحقيق مستوى ملائم

للصحة والثقافة إلا بارتفاع مستوى المعيشة لهذه المناطق ، وتحدث هذه الزيادة عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل القومي ، كما يمكن أن يتحقق مستوى المعيشة بالتوزيع العامل للدخل القومي ، أفراد المجتمع.

ثانيا: تقليل التفاوت في الدخل والثروات : بمعنى آخر إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الإجتماعية للتنمية حيث نجد في البلدان المتخلفة إستحواد طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثرواته ، كما تحصل على نصيب كبير من الدخل القومي ، في المقابل غالبية المجتمع لا يستهلك إلا نسبة بسيطة من ثروته ، ومثل هذا التفاوت في هذا التوزيع يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة .[1]

الفرع الثاني: مجالات التنمية الاقتصادية:

تشمل التنمية الاقتصادية أربعة مجالات رئيسية إذ تتمثل في:

*السياسات التي تتعهد بها الحكومات لتلبية الأهداف الاقتصادية لعملية التنمية مثل استقرار الأسعار مع معدل تشغيل مرتفع وتوسيع القاعدة الضريبية واستمرارية النمو و استدامته وتشمل الجهود المبذولة من الدولة في السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والسياسة الضريبية وتنظيم السياسات والنقدية.[2]

* السياسات والبرامج التي توفر البنية التحتية والخدمات اللازمة للمجتمع مثل الطرق ،الجسور الحدائق والإسكان الميسور ومنع الجريمة والمخدرات .

1-كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 70

2- د.طاهر فاضل البياتي ، مدخل إلى علم الإقتصاد (التحليل الجزئي والكلي) دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009 ص 468.

* السياسات والبرامج اللازمة والوجهة من قبل الدولة ويكون لها دور فعال قي خلق فرص عمل سريعة ومستمرة مع تزايد السكان في النشاطات المالية والتجارية والتسويق وتنظيم وتطوير الأحياء السكنية وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصغيرة ومشاريع الإسكان والاهتمام بنقل التكنولوجيا

* التنمية الاقتصادية عملية متعددة النتائج والأهداف كتحقيق رفاهية الإنسان ويرى البروفسور " دودلي" أن التنمية الاقتصادية تقيم بنتائجها والتي تتلخص بالحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة من خلال النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومحدداتها:

سوف نحاول التطرق في هذا المطلب إلى نظريات التنمية الاقتصادية التي تقوم بالتعرف على المتغيرات والعلاقات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

تقوم نظريات التنمية الاقتصادية عادة بتفسير العمليات التي من خلالها يحقق المجتمع زيادة في النمو الرأسمالي وتحسين في الإنتاجية، يتبعه تحسين في مستوى معيشة السكان وفي مستوى مشاركتهم في شؤون المجتمع ويمكن إدراج أهم النظريات المفسرة لذلك فيما يلي:

الجزء الأول: نظرية اقتصاديات التنمية

تبلورت خلال الأربعينيات والخمسينات من القرن الماضي " تقليد علمي عام " ترتب عليه رفض قابلية تطبيق نتائج ومقولات النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة على كل الدول بغض النظر عن مرحلتها التنموية ، من جانب ومن جانب قبول مقترح وجود منافع متبادلة بين مختلف الدول استعمارية كانت أو متخلفة ومن جانب آخر هذا وقد كان من أهم أسباب تبلور هذا التقليد العلمي العام مااختص به عدد من الدول والمتخلفة من خصائص ثقافية تحدد أنواع السلوك الاقتصادي والاجتماعي وتختلف اختلافا جوهريا عن الخصائص الثقافية في الدول المتقدمة[2].

1- د.طاهر فاضل البياتي ، مرجع نفسه ص 468

2- د.أحمد عارف العساف ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى 2011 ص 74

الجزء الثاني:النظرية الكلاسيكية

يرى الكلاسيك من الاقتصاديين أن التنمية الاقتصادية حين تبدأ تصبح متجددة ذاتيا بوجود التراكم الرأسمالي حيث يرى "آدم سميث" أنه بوجود التراكم الرأسمالي وحجم السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يؤكد مكانة ما يترتب عله من تزايد الدخول التي ينتج عنها توسع الأسواق ، وتزايد الادخار حيث تصبح هناك إمكانية لمنح قروض الاستثمار التي تحفز المشروعات وتزيد من حجم الاستثمارات وهذا يمهد الطريق لنمو الدخل ،غير أنه توجد حدود وقيود لهذه العملية التراكمية للتنمية الذي يعيق عملية النمو وهو الندرة في الموارد الطبيعية.

الجزء الثالث: النظرية الماركسية

تنطلق هذه النظرية في دراستها للتنمية من قضية مفادها أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي يجلب معه تحويلا للعلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية ، وإقامة علاقات إنتاجية اجتماعية رأسمالية ويتمثل تحليل " ماركس " للتنمية الرأسمالية بوجود العمال الذين لا يملكون إلا قوة عملهم ، والرأسمال الذي يملك كل وسائل الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح وتكوين أرصدة استثمارية تنافسية حيث يستعمل الرأسمالي كل الوسائل التكنولوجية التي تمكنه من تحقيق هدفه وقد ترتب عن هذا ارتفاع معدلات البطالة التكنولوجية وطرد العمال لتخفيف تكاليف الإنتاج ، فالرأسمالي ستغل بأبشع صورة للاستغلال وذلك بإطالة يوم العمل وتخفيض أجور العمال خاصة منهم النساء والأطفال ، مما يترتب عنه قصور الاستهلاك وظهور الأزمات ، وفائض في السلع الإنتاجية نظرا لكون الاستهلاك أقل من طاقات الإنتاج، وهذا لا يعني أن النموذج الماركسي يخلو من نقائص وتناقضات، فالبطالة التكنولوجية التي تحدث عنها " ماركس" لم تكن دائمة وعلى نطاق واسع.

كما أن مستويات الأجور في الدول المتقدمة كانت مرتفعة نسبيا مع الدول المتخلفة. [1]

الجزء الرابع: نظرية روز تشتين (الدفعة القوية)

يرى روز نشتين ضرورة أن تكون هناك دفعة قوية للبرامج التنمية وأهمها ضمان الحد الأدنى من الاستثمار لوضع الاقتصاد في مجال النمو التلقائي والذاتي المستمر ويفرق روز تشيتين بين عدم القابلية للتجزئة والوفرات الخارجية وذلك بسبب:

* عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة.

1–د.ميشيل باتودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ السعودية ، الطبعة 2006 ص 124.

* عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة.

* عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة .

وهذه النظرية يعتبرمؤيدوها بأنها لا تبحث فقط عن الاتجاه نحو التوازن بل الاستمرار في شروط التوازن .[1]

الجزء الخامس: النظرية النيوكلاسيكية

يعتمد النيوكلاسيك على مقاله الكلاسيكيون من أن الإنتاج يتطلب نسب ثابتة من رأس المال والعمل في حالة معينة من مستوى الفن الصناعي ، ولكنهم يسلمون في نفس الوقت بأنه يمكن إحلال رأس المال محل العمل ويرون بأنه طالما أن الإحلال بين العمل ورأس المال ممكن فإنه يكون من السهل حينئذ إيجاد مقادير متزايدة من رأس المال دون أن تكون الحاجة إلى زيادة اليد العاملة ، وإذا ماكان رأس المال يمكن أن يزيد بالنسبة لعدد معين من السكان، فإن الدخل القومي الحقيقي فلن يقل، أي أن الدخل القومي الكلي يزيد بنسبة متوازنة لزيادة السكان، وفي هذه الحالة يزيد متوسط دخل الفرد ،وقد أعطى هؤلاء الكتاب أهمية كبيرة لدور سعر الفائدة ، إذ يرون أن سعر الفائدة ومستوى الدخل هما اللذان يحددان معدل الادخار في المجتمع ، ويرون كذلك أن سعر الفائدة يحدد بدوره سعر الاستثمار بحيث يرتفع معدل الاستثمار كلما انخفض سعر الفائدة ويتسلسل تحليلهم في أن الطفرة في فرص الاستثمار التي جاءت نتيجة للتقدم الفني في الصناعة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية [2].

الفرع الثاني: محددات التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية بصفة عامة إلى القضاء على التخلف (سواء في صورته المطلقة والنسبية) وذلك بوضع السياسات الكفيلة برفع مستوى معيشة غالبية المواطنين إلى مستوى مقبول حضاريا وفي نفس الوقت العمل على تطوير هيكل الاقتصاد القومي ليصبح من سماته التنوع والتشابك بين قطاعاته المختلفة مما يساهم في الوفاء بالحاجيات المتزايدة للمجتمع.

ونستطيع عرض عدة محددات تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي ينشدها للمجتمع وهي كما يلي:

1–د.طاهر فاضل البياتي،مرجع سبق ذكره ص 473.

2–د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الطبعة 2004 ص 75،76.

* التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد، بل تنطوي أيضا على تغيير كيفي في البنيان الاقتصادي يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج القومي إلى رأس المال القومي ونسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي، ونسبة العاملين إلى عدد السكان.

* كما يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي، وفي متوسط دخل الفرد، لا يعبر عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها، فلابد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية لتحديد من يستفيد من ثمار التنمية.

* لنجاح التنمية لا بد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها سواء المؤسسات الاقتصادية أو الاجتماعية ، وكذلك الإطار المؤسسي للمجتمع والذي يحدده الدستور والقوانين والنظم العامة ، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحديد الأهداف والتي يسعى المجتمع لتحقيقها وأيضا اختيار السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية.[1]

* للتنمية أساس مادي وآخر فكري ، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما ، بحيث يغذي كل واحد منهما الآخر ويقوي حركته ،فمناهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع، ولكن تحويل الاختراعات إلى

أدوات إنتاج تفسره ضروريات اقتصادية وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه ، كذلك استمرار البحث العلمي التطبيقي مرتبط بتطور الإنتاج .

المطلب الرابع : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

حتى يمكن للدولة المتخلفة الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها يجب عليها اختيار إستراتيجية سليمة لتلك التنمية وكذلك يجب عليها توفير العديد من المستلزمات وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب.

الفرع الأول : إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

تعرف الإستراتيجية على أنها خطة بعيدة المدى تهدف إلا إجراء التغييرات الجذرية في مجالات معينة بغية الوصول إلى أهداف محددة ويمكن لهذه الإستراتيجية أن تأخذ إطارا اقتصاديا أو سياسيا أو إطارا عسكريا أو

اجتماعيا، أما فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الاقتصادية فإنها تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في للبنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة من أجل تغيير الوضع القائم على الأفضل وهذا يعني أن

1- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار ا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 2002،ص ص67-69.

الإستراتيجية هنا تعني السياسات التي يمكن صياغتها والتي تضمن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه الإستراتيجية فيما يلي:

الجزء الأول:استراتيجيات التنمية المتوازنة

إن أول من اقترح هذه الإستراتيجية هو الاقتصادي " روز تشاين رودان" وذلك عند نهاية الحرب العالمية الأولى أما الذي صاغ هذه الإستراتيجية وجعلها أكثر كمالا وأكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية فهو الاقتصادي " نيركسة".

وبصورة عامة يمكن القول أن هذه الإستراتيجية تعالج مسألتين أساسيتين تعاني منهما اقتصاديات التنمية الأولى تتعلق بالحلقة المفرغة للفقر التي صاغ مضمونها " نيركسة" وبالشكل التالي " أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حد معين للدخل، لذا يجب أن يتركز اهتمام هذه الدول بزيادة مستوى الدخل كخطوة أولى من أجل تحقيق عملية التنمية أما الثانية أو العقبة الأخرى التي تواجه عملية التنمية في الدول النامية فتتمثل في ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض مستوى الدخل وما يترتب عليه من انخفاض الطلب وعادة فإن ضعف الطلب يكون حافز ضعف الاستثمار في هذه الدول،لذا يرى " نيركسة" بأن أي تنمية تكون غير ممكنة في ظل هذه الظروف مالم يؤمن مستوى معين من الطلب الفعال ، وأن التغلب على مشكلة ضيق السوق يمكن أن تتم من خلال إعتماد هذه الإستراتجية.

كما يرى أن إستراتيجية التنمية المتوازنة تهدف أساسا إلى تنمية وتوسيع جميع القطاعات الاقتصادية نظرا لتداخل وتشابك هذه القطاعات، وهذا يعني أن أي تطور في أي قطاع لابد وأن يقود إلى تطور القطاع الآخر وعلى هذا الأساس يرى " نيركسة" بأنه لابد من ضرورة العمل على توسيع السوق المحلية ، وذلك من خلال توسيع الصناعات الرائجة خاصة في المدى القصير والتي يكون هناك طلب محلي على منتجاتها .[1]

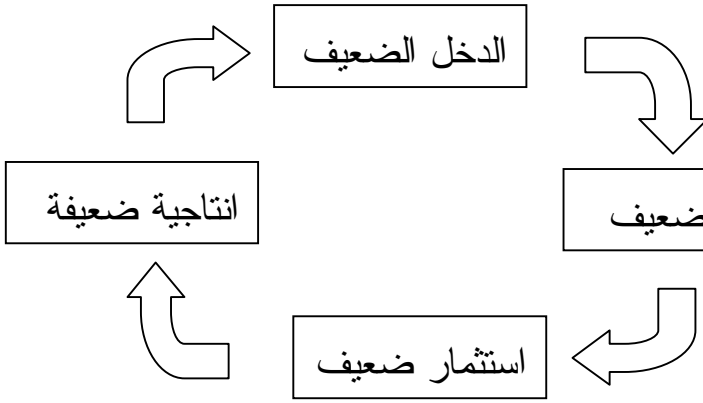

الشكل رقم 05 يبين مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر

1–د.محمود حسين الوادي.مرجع سبق ذكره ص 264

ويرى " نيركسة" أنه يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إذا ماقامت بتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف ولنجاحه لابد أن تتوفر له بعض الشروط:

* لابد أن يحتوي على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، وذلك لأن ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة سيؤدي إلى التشكيك في قدرته على تصريف منتجاته خاصة إذا ما تركزالإستثمار في مشروع أو صناعة واحدة.

* لابد أن تلبي هذه الصناعات (المشروعات) حاجات المستهلكين المحليين أي أن هدفها الأولي يكون بغرض الاكتفاء الذاتي على الأقل، ذلك لأن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تعتمد على التجارة الخارجية لأنها غير مؤهلة لمنافسة الدول المتقدمة باعتبارها مصدرة للمواد الأولية فقط ومن ناحية أخرى لأن منتجاتها ليست لها ميزة تنافسية تنافس منتجات المؤسسات الكبيرة والعريقة في السوق العالمية خصوصا في المراحل الأولى من التنمية.

* رأى " نيركسه" أن البرنامج الاستثماري يجب أن يبدأ بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل صناعة الأحذية الملابس، على أن تؤجل الصناعات الثقيلة إلى ظروف أخرى، كذلك من مصلحتها أن تبقى مستوردة لها من الدول المتقدة حتى تكون على إستعداد لإقامتها.

* يجب أن توزع المشاريع مابين القطاعين الصناعي والزراعي لأن تنمية القطاع الزراعي والذي يشمل أكثر اليد العاملة في الدول النامية سوف يؤدي بهم أن يزيد من طلبهم على السلع الصناعية (القطاع الصناعي)

وبالتالي فإن هذا الأخير ستزداد إراداته مما يرفع من دخول عماله مما يجعلهم يقبلون على منتجات القطاع الزراعي ، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي من شأنه أن يساعد في ظهور الصناعات عديدة كالصناعات الغذائية السكر، الخشب والزيوت.[1]

[1]– د إسماعيل محمد بن قانة مرجع سبق ذكره ص167.

الجزء الثاني: استراتجيات التنمية الغير متوازنة

يعتبر الاقتصادي " ألبرت هيرشمان" هو أول من اقترح هذه الإستراتجية والتي استوحاها من النقد الشديد الذي واجهه هو مع العديد من الاقتصاديين الآخرين بالإستراتجية السابقة، حيث يرى " هيرشمان" أنه بالإمكان تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق الظروف وحالات عدم التوازن في الاقتصاد وهذا يعني أن

هذه الإستراتجية تؤكد وبشكل خاص على العوامل الديناميكية في عملية التنمية الاقتصادية وتدعو إلى ضرورة استثمار نسبة عالية من الإدخارات في مشاريع تنموية معينة.

كما يعتمد هيرشمان بأن إستراتيجية التنمية المتوازنة تعجز عن إدراك كون عملية التنمية عملية ديناميكية كما يرى أيضا بأن التنمية وعلى افتراض أنها تعني عملية تغير من نمط اقتصادي معين إلى آخر مختلف وأكثر تقدما وأفضل ، وأن مثل هذه العملية لم تأخذها الإستراتيجية السابقة بعين الاعتبار، من ناحية أخرى يلاحظ أن "هيرشمان" يتفق مع " شومبنبر" في تحليله للتنمية والتطور الاقتصادي للرأسمالية التي تحدث على شكل دورات اقتصادية أو بصورة متقطعة أو تحدث بشكل تغيرات غير متوازنة.

من الواضح تماما أن إستراتجية التنمية المتوازنة لم تحقق نموا في الدخل القومي وإنما ذلك يتحقق فعليا نتيجة عدم توازن الاقتصاد الناجم بسبب الاختلالات التي تظهر فيه والتي من شانها زيادة قوة الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى التنمية.من الواضح تماما إن إستراتجية التنمية غير المتوازنة تمكن الفكر الرأسمالي وتستند على تجربة التنمية في الدول الرأسمالية في مراحلها التنموية الأولى، تلك التنمية التي لم تتم حسب خطة حكومية متوازنة لتنمية أو تطوير جميع القطاعات الاقتصادية وبشكل متوازن وفي آن واحد بل أنها تتم بواسطة المسير الذي كان يعتمد عليه في توجيه الاستثمارات إلى الاستخدامات المختلفة وذلك حسب الطلب الفعلي أو المتوقع على السلع المختلفة، كما إن تلك الاستثمارات التي تؤذي إلى اختلال التوازن في الإقتصاد

والذي من شأنه أن يساعد في ظهور أنواع أخرى من الطلب في قطاعات أخرى تقود بدورها إلى استثمارات أخرى لتحقيق التوازن ، وهكذا تستمر السلسلة من التتابع .[1]

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لتحقيق أهدافها والتي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجية والموارد الطبيعية.

الجزء الأول: تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي يستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك .إن جوهر تراكم رأس المال يمكن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد في إنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو[2] و يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال .

أولا: رأس المال المالي:والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء السهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

ثانيا: رأس المال الحقيقي أو المادي: الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات ومخازن المواد الخام.

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل نموذج " هارودو دومار" للنمو خير دليل على ذلك حيث يؤكد النموذج المذكور على العلاقة الطردية بين معدل نمو الدخل القومي وبين معدل الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب بل أنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاجية ، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال، وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج وتراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما إضافة تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفئة لزيادة تراكم رأس المال

1- د.محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره ص ص268-269

2-د مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات دار وائل للنشر عمان الاردن ص ص134-137.

للفرد بأشكال متعددة وفي المقابل فإن البلد المتخلف هو البلد الذي يملك مقدار صغير من خزين رأس المال وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر حيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر الحلقة المفرغة للفقر.

وأخيرا فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيف ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال (المادي والبشري) إن أرادت أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير ولذلك

يلاحظ أن رصيد رأس المال في الدول النامية أي المتجمع منه في فترة معينة منخفض بالإضافة إلى أن ماهو متاح من رأس المال في هذه الدول غير متنوع بسبب افتقارها للموارد الحقيقية ، وبالذات ما يتصل بالموارد البشرية وهو الأمر الذي يؤذي إلى انخفاض حصة الفرد من رأس المال وهو ما يقلل من الإسهام في عملية تحقيق التنمية.

الجزء الثاني: الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية في حالة وجودها من ناحية وفي حالة توفر الموارد الأخرى التي تتيح استخدامها، وبالذات ما يتصل منها بالموارد البشرية المتطورة والمتصلة بتوفر قدرات إدارية وتنظيمية ومهارات لدى العاملين خاصة وأن هناك من يربط بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقق النمو في الدول المتقدمة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا، والذي أسهم في تطور نوعية مواردها البشرية بما في ذلك نوعية قواها العاملة ومن خلال تطور التعليم فيها وما يؤكده هو أن العديد من الدول قد استطاعت تحقيق النمو فيها بدون وجود وفرة لديها من الموارد الطبيعية كما في اليابان مثلا واعتمادا على تطور مواردها البشرية المرتبطة بتطور التعليم فيها.[1]

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ، ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الدورة الصناعية في القرن التاسع عشر تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية .إما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية فيقولون بأنه من الصعوبة الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع ، فالانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع التي تحقق منذ القرن الثامن عشر قد أثر على أهمية

[1]–د.فليح حسن خلف..الإقتصاد الكلي.عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.عمان الأردن،الطبعة الأولى 2007 ص ص 468.467

الموارد الطبيعي بالنسبة لعملية التصنيع لأنه جعل مشكلة الحصول على المنتجات الأولية بتكلفة أقل ومن أماكن مختلفة أقل صعوبة من السابق .[1]

إضافة إلى ماسبق فإن التطور النوعي في الموارد البشرية يمكن أن يتيح إمكانية إحلال موارد مصنعة بدلا من الموارد الطبيعية كالحديد الصناعي والمطاط الصناعي بدلا من الحديد والمطاط الطبيعي وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية إذا تم استغلالها بشكل

مناسب وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعد على النمو والتطور.

الجزء الثالث: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية ، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان هو غاية

التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت ، حيث أن الإنسان غاية التنمية لذلك فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم وينفد عملية التنمية وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

أولا: مجموعة عرض العمل: و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي و الذي يعني أن زيادة أعداد العاملين تسهم في النمو إلا أن مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم و المهارات و رأس المال و التكنولوجيا.

ثانيا: مجموعة أخرى: تعمل على تنظيم و تشغيل العمال و هؤلاء هم المدراء و المنظمون و يطلق عليهم القدرات الإدارية ، فللقدرات الإدارية و التنظيمية أهمية كبيرة فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير ، مثل إدارة المشتريات و التسويق و التمويل لردم الفجوة التي قد تحصل بين المشتريات و التسويق .[2]

1- د.مدحت القريشي.مرجع سبق ذكره ص 140

2 -د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ص ص 137،138.

إلا أن الملاحظ و بشكل بارز هو أن للاتجاه نحو تحقيق التنمية و تخطيطها قد تم التركيز فيه على الاستثمار في تكوين رأس المال المالي دون إعطاء اهتمام مماثل وكافي للاستثمار في تكوين رأس المال البشري رغم أهميته الواضحة في ذلك.

وعلى الرغم مما سبق يلاحظ في الفترات القليلة الماضية زيادة الاهتمام بالموارد البشرية وضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تطوير نوعية الموارد البشرية بالذات، القوى العاملة منها حتى تؤدي دورها

الهام والأساسي في إحداث، التنمية كما يمكن القول أن فشل أو تعثر برامج التنمية في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان القدرات الماهرة وليس عدم توفر الموارد المالية.[1]

الجزء الرابع: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

يقصد بالتكنولوجيا الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناه الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده وأن التكنولوجيا يمكن أن تتضمن العديد من العناصر من بينها :

* براءة الاختراع والعلامات التجارية.

* المعرفة غير المسجلة أو الغير قابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية

* المهارات التي تتصل بالأشخاص العاملين ولا تنفصل عنهم.

* المعرفة التكنولوجيا المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة منها المكنات والآلات والمعدات وغيرها.

وأهمية التكنولوجيا في التنمية تبرز من إسهامها فيما يلي:

– زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة أكثر قدرة الكشف عن ماهو موجود في هذه الموارد.

– إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من هذه الموارد.

1–د.فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ص ص 477.476.

– ابتكار وسائل وطرق إنتاجية تتيح الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة بزيادة استخدام الموارد المتوفرة.

– زيادة إنتاجية الموارد الموجودة أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية ،من خلال التوصل إلى استنباط أساليب إنتاجية تضمن الكفاءة الإنتاجية وبما يحقق الكفاءة الإنتاجية وبما يحقق الزيادة في إنتاجية الموارد.

– اكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة ومن خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته إضافة إلى تقليل الكلفة بتحقيق الكفاءة[1].

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية، أبعادها، مقاييسها، عناصرها، مصادر تمويلها وعقباتها.

إن عملية التنمية الاقتصادية ليست محددة على المستوى قطر أو بلد معين بل تهتم بالمستوى العالمي لنظريتها الكلية للاقتصاد العالمي لأن ما يؤثر على مجموعة اقتصادية ينعكس بالضرورة على المجموعات الاقتصادية الأخرى وسنحاول التعرف من خلال هذا المبحث على : أبعادها ، مقاييسها ، معاييرها، مصادر تمويلها وعقباتها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية ومقاييسها

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف نظرا للتحولات السريعة ولهذا سنحاول استعراض أبعاد ومقاييس التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية.

مما تقدم يتضح لنا بان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل الأتي:

الجزء الأول:البعد المادي للتنمية:يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف ، وبالتالي فإن التنمية تحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

[1]– د.فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره.ص ص 468، 469.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع ، والمعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها الثورة الصناعية وتهيئة القاعدة الصناعية ، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي[1].

الجزء الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية:

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الإجتماعية والثقافية وقد تترتب على توسيع أمرين هما :

أولا : المرادفة بين التنمية والتحديث: والتحديث وعملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تطورت في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر وإن المفهوم الجديد للتنمية على وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع المعدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة

الاتصال وزيادة السكان وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية ، وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمة بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

ثانيا: تحقق التنمية بالانتشار: حيث تشير رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة إلى ضرورة تحقيق التنمية عن طريق الانتشار.

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية وإتجهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة ، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو وإلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.[2]

1- د.مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ص ص 131،132.

2- د.مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ص ص 132،133.

الجزء الثالث: البعد السياسي للتنمية

إن انتشار فكرة التنمية العالمية جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا ، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة الإمكانيات الداخلية ، الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية

الجزء الرابع: البعد الدولي للتنمية.

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي، وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي والصندوق الدولي

ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية " عقد التنمية الأول" والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ7% كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة "ألغات" أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة

الجمركية، وكذلك نشأة منظمة " الأونكتاو" أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه ا المنظمات إلى تحقيق

علاقات دولية أكثر تكافئا ثم جاء " عقد التنمية الثاني" للفترة من 1970إلى 1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو 100/6 .

إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا تجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.[1]

1–د مدحت القريشي مرجع سبق ذكره ص ص133–134

الجزء الخامس: البعد الحضاري للتنمية.

أشرنا سابقا أن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفض إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض أن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها إنسانيا.

الفرع الثاني:مقياس التنمية الاقتصادية

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفهوم التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم، ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه جملة من الصعوبات يمكن إنجازها فيما يلي:

* نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

* غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب بالأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

* لبناء مقاييس التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة بمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه.

وبشكل عام فإنه توجد مجموعة من المقاييس للتنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي ممثلة فيما يلي:

الجزء الأول:مقياس نوعية الحياة المادية:إذ أخدنا بالاتجاه الذي أخد به " مجلس التنمية لما وراء البحار" odcوهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة، poli وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان.[1]

وهي توقع العمر عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية حيث أن كل مؤشر منها خصصت له قيمة مقياسيه تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوء الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس

1–د.إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ص ص 253،254

هذا المقياس أو المعيار وإن جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكلها المفرد إلا أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه ، وهي بشكل عام تتلخص في أنه:

*يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر.

*اهتم المعيار بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل النتائج.

*اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

الجزء الثاني: دليل التنمية البشرية.

لتصحيح مساوئ المعيار السابق أي بقصد أو بغير قصد نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undpسنة 1990 أطلق عليه اسم " دليل التنمية البشرية hdi« أو معيار التقدم البشري حيث يتكون من ثلاثة متغيرات هي:

– توقع الحياة عند الميلاد (متوسط عمر الفرد).

– معيار التحصيل العلمي المكون بدوره من جزئين، معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

– متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل للقدرة الشرائية.

ولابد من القول « دليل التنمية البشرية" هذا يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر:

* للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالاتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية.

* للمجتمع الدولي (دول ومنظمات دولية) إمكانية ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كل منها وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي في مختلف أشكاله.

وأخيرا فإن احتساب مؤشرات هذا الدليل يتطلب توفير إحصاءات شاملة ودقيقة وموثوق بها خلال المدة الزمنية المعنية وذلك لتعزيز ودعم الجهود التخطيطية وإسنادها.

الجزء الثالث: مقياس الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤثر إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية ، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان ، وكذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة .[1]

الجزء الرابع: مقياس كوسوف

يميز "فل دمير كوسوف " بين مؤشرين يختص الأول بمقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بمقياس التنمية معبرا عنه بمعدل الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغيير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

ويمكن قياس درجة التنمية انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

هذا المقياس وإن عد مهما من الناحية العملية، إلا أنه يعاني عند بناءه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطور استمرار على المدى الطويل. [2]

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية تعني الانتقال من الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتطور، وهذا يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة، وكذلك في البناء العلوي (الاجتماعي، السياسي والثقافي) وفيما يلي استعراض لعناصر التنمية:

الفرع الأول:الشمولية: فالتنمية تغيير شامل تنطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا على الجانب السياسي ،الاجتماعي والثقافي.

1- ميشل با تودارو، مرجع سبق ذكره ص 51.

2- د.إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ص 155،156

الفرع الثاني: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيق: وذلك لفترة طويلة الأجل وهذا يوحي أن التنمية عملية طويلة الأجل.

الفرع الثالث: حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة(التخفيف من ظاهرة الفقر).

الفرع الرابع: ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

الفرع الخامس: تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية.

الفرع السادس: تواصل أو استمرارية التنمية: وهو ما يطلق عليه البعض بالتنمية المتواصلة تعني هذه الأخيرة أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات ،دون أن تنقص مقدرة الأجيال المقبلة إلى إشباع احتياجاتها.[1]

الفرع السابع:خلق الإطار الملائم لعملية التنمية.

الفرع الثامن: توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم.

الفرع التاسع: القضاء على أو تصحيح الإختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع.

الفرع العاشر: اختيار الأسلوب الملائم لتحقيق التنمية (جهاز السوق أو أسلوب التخطيط).[2]

المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن أهم عقبة تعوق التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها لرؤوس الأموال التي تتطلبها المشاريع الاستثمارية الضخمة حيث يعتبر التمويل العام الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والتي قد تعجز الدول المتخلفة اقتصاديا في توفيره بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها ، ولذلك فالتنمية الاقتصادية تتطلب في أول مراحلها كسر هذه الدائرة والخروج من نطاقها والعمل بكافة الأساليب لتكوين رؤوس الأموال.

إن التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية وهذا ما سنحاول إدراجه في هذا المطلب.

1–عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،الطبعة الأولى 2003 ص ص 17،30

2–د.جمال حلاوة، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى 2009 ص 173

الفرع الأول:مصادر التمويل الداخلية

تتمثل مصادر التمويل الداخلية في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين:الادخار الاختياري والادخار الإجباري ولا يوجد فرق بين النوعين من جهة تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة.

الجزء الأول: الادخار الاختياري: وهو مايقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات اختيارا وبمحض رغباتهم دون تدخل قوة خارجية تجبرهم على ذلك وتتمثل المدخرات الداخلية الاختيارية في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة.

أولا: مدخرات القطاع العائلي: ويتخذ هذا النوع من الادخار صورا منها الاستثمار المباشر والذي يشكل جانبا مهما الادخار في الريف وكذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر ومن صور الادخار العائلي الأخرى هي

المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية وكذلك الزيادة في الأصول السائلة من خلال الأسهم والسندات .[1]

ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال: يعتبر قطاع الأعمال أحد القطاعات المنتجة للثروة والمشكلة للادخار سواء كان هذا الادخار للقطاع العام أو الخاص.

وأساس ادخار قطاع الأعمال يتمثل في أرباحه الحقيقية من دورات استغلاله والتي هي الفرق بين إرادته وتكاليفه، لكن يرى الكثير من الكتاب بأن قطاع الأعمال الخاص لا يشارك في تمويل التنمية لمجموعة من الاعتبارات منها:

* عادة ليغامر الخواص بالقيام بنشاطات استثمارية غير مربحة لأنه من طبيعة الرأسمالي أنه جبان وأسباب ومبررات عدم التأكد في الدول المتخلفة كثيرة ومتشعبة نظرا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تعرفه.

* إذا كان استعمال المدخرات لهذا القطاع فإنها تكون في نفس القطاع أي من أجل توسيع استثمارات سواء كان هذا التوسع عمودي أو أفقي.

1- د.مدحت القريشي . مرجع سبق ذكره ص ص 190،191.

* من أجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والتداول المالي يجب أن تكون هناك سوق مالية نشطة وهو الشرط الذي لا يتوفر في الدول المتخلفة التي تفتقر إلى سوق مالية منظمة وإن وجدت فهي غير نشطة وتعاني الرتابة وقلة المرد ودية كما هو الحال في بورصة القيم في الجزائر.

* في كثير من الأحيان هناك تجاهل مقصود للقطاع الخاص في التمويل والقيام بالاستثمارات التنموية حتى لا يصل هذا القطاع إلى تكوين احتكارات كبيرة مما يؤدي بالإضرار بالاقتصاد الوطني.[1]

ثالثا: مدخرات القطاع الحكومي : وهي تمثل فائض للإرادات المتحققة عندما يكون حجم الإرادات العاملة للدولة أكبر من حجم نفقاتها ، وهذا يعني أن رفع مستوى الادخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي والتخفيض في الوقت نفسه للنفقات العامة الجارية، مما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبصورة عامة يمكن القول بأن المدخرات الحكومية تتسم في البلدان المتخلفة نظرا لعدم كفاية الإيرادات وزيادة معدل النمو السكاني والإنفاق الحكومي غير الرشيد.[2]

الجزء الثاني: الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوى خارجية على إراداتهم ويتمثل أساسا في الضرائب والقروض العامة.

أولا: الضرائب

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة ، إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري، وكذلك لأغراض الاستثمار ، وحيث يعتبر الاستثمار نوع من الإنفاق وهو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال .

والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة أمور:

* يجب أن تستهدف تعبئة الفائض وتوجيهه لأغراض التنمية.

* يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

1- د.عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة 1999 ص ص559-601.
2- د.أحمد عارف العسان ، مرجع سبق ذكره ص 196.

* يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.

* يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة.[1]

ثانيا : القروض العامة: وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي تستطيع الضريبة أن تجمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ وبناء السدود والخزانات ولتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف الفرد في بعض المشروعات الإنتاجية ومن المفيد أن نذكر بأن عملية الاكتساب على القروض ليست عملية سهلة فقد تواجهها

صعوبات كثيرة في ا لبلاد المتخلفة بسبب عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية وضعف الوعي الادخاري وانتشار عادة الاكتناز، كما تتخذ أهمية القروض في عملية تمويل التنمية بعدة عوامل من أهمها :

حجم القرض ومصدره والقرض المخصص له وشروط سداده وأجله[2].

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية:

إذا لم تكن للمصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية فإن الحكومة تلجأ إلى مصادر خارجية من أجل دعم مصادرها الداخلية وهي كما يلي:

الجزء الأول: الاستثمار الأجنبي: تأخذ شكلين وهما:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار وأن كلمة المباشر تعني سيطرة كاملة أو جزئية على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف.[3]

ثانيا : الاستثمار الأجنبي غير المباشر : وهو استثمار يأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (الأسهم والسندات) في السوق المالية الوطنية ، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتحاد قرارات من قبل الأجانب.

1- د.مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ص ص 192، 193.

2- د احمد عارف العساف مرجع سبق ذكره ص ص197-198.

3- د.مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ص 198.

الجزء الثاني: القروض الأجنبية:وهي نوعان: الأول قروض طويلة الأجل والثاني قروض قصيرة الأجل والثاني قروض قصيرة الأجل، والقروض طويلة الأجل تنقسم بدورها إلى قسمين هما:

– قروض مسيرة أي بفائدة منخفضة وبفترة سداد طويلة.

– قروض غير ميسرة فالفائدة فيها تكون مرتفعة وتضاهي أسعار الفائدة السائدة في السوق العالمي وأن فترة السداد فيها تكون قصيرة.

تستحوذ القروض الأجنبية على النصيب الأعظم من إجمالي النفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية إلى إن القروض الأجنبية ليست متاحة لجميع الدول الراغبة فيها، هذا بالإضافة إلى ا أنها قد تكون مجالا مناسب

للدول المقرضة في فرض وإملاء شروط قاسية على الدول النامية، مما يدفع بهذه الدول إلى ببعض تلك الشروط خلال العملية الافتراضية والتي تجعلها مجدية ومفيدة للاقتصاد الوطني.

الجزء الثالث: المعونات الأجنبية: وتعرف على أنها كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدول المانحة للمعونة ، وهي بذلك تشمل على المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل مع استثناء المعونات العسكرية لأنها ليست ذات طابع إنمائي.

فالمنح الخالصة تسلم دون مقابل بينما القروض تفرض أعباء كبيرة على ميزانية الدولة ولكن إدخال القروض في عداد المعونة الاقتصادية يعود شروطها المسيرة من حيث طول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة ويلعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدوارا هامة في هذا المجال ، فقد زاد الصندوق من حجم مساعداته المالية لإصلاح السياسة الاقتصادية للدول التي تواجه مشاكل حادة لميزان المدفوعات وقد بلغ إجمالي ما قدمه الصندوق للدول المتخلفة للفترة 1981–1984نحو 26 مليار دولار يلعب البنك الدولي دورا هاما في إطار قروض التكييف الهيكلي [1].

1– د.احمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره ص 201.

الشكل1: يوضح مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

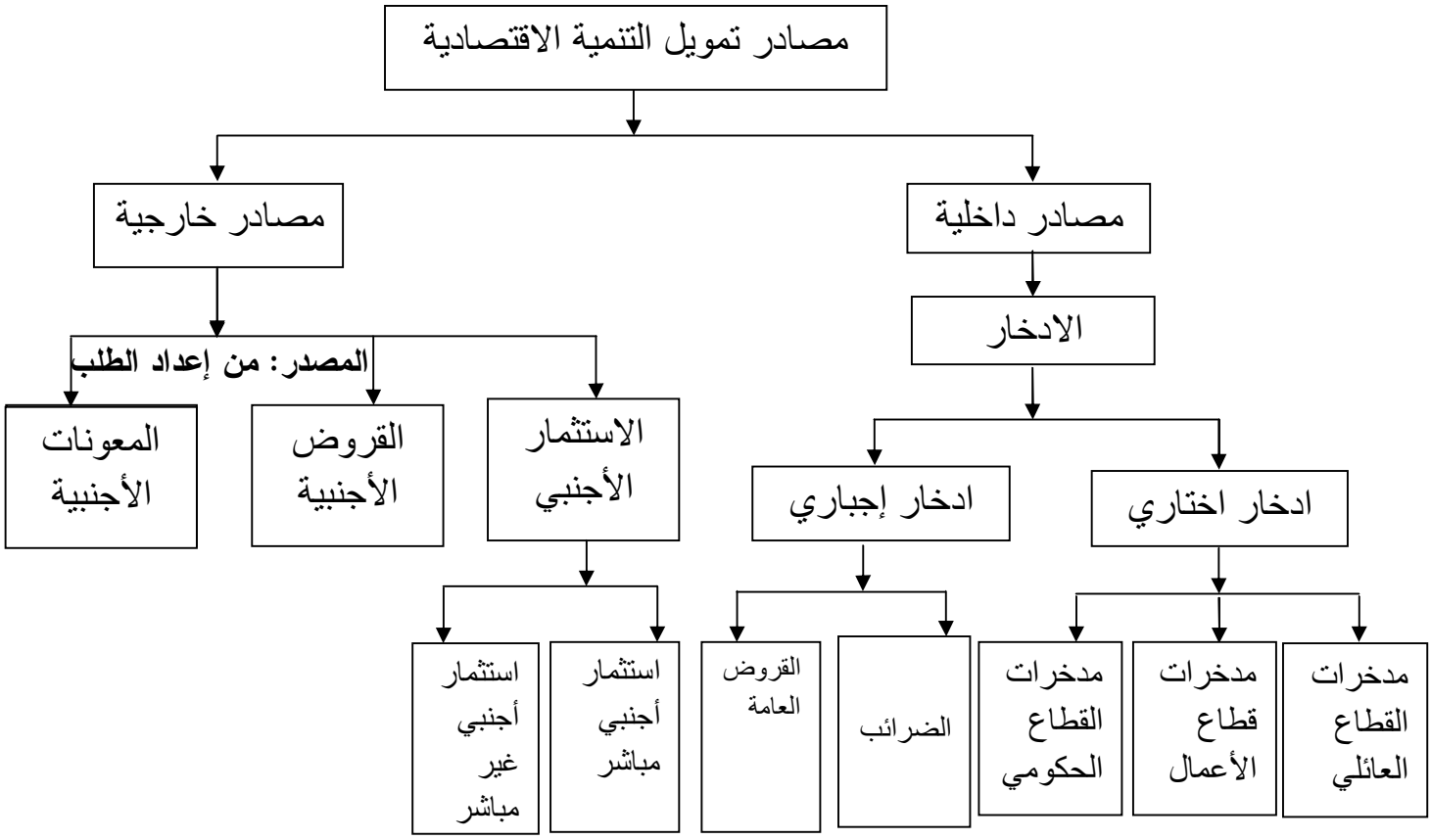

المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية:

بالرغم من أن الدول النامية تشترك في عدد من الخصائص ،إلا أنها تختلف في العديد من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذا فإن هذه الدول لا تتفق في كافة ما يعيق طريقها إلى التنمية وبصفة عامة، يمكن تقسيم معوقات التنمية إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية.

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية وتتمثل في:

الجزء الأول: حلقة الفقر المفرغة: إن صاحب الفكرة هو "نيركسة" الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، إن أصل الفكرة كما مر بنا سابقا يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي ،وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على

الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر سيما وإن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الإدخارات من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها.[1]

الجزء الثاني :محدودية السوق:يعتبر بعض الكتاب أن نواقص السوق تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول المتخلفة وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشطات الاقتصادية وفي تطويرها وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير، ذلك أن جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.[2]

الجزء الثالث:الازدواجية الاقتصادية : إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، ويقصد بها وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل

الاقتصاد القومي أحدهما قطاع اقتصادي متقدم وآخر تقليدي متخلف والعلاقة بين القطاعين مفقودة، وإن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية ، وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ولكن بشكل عام هي تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس على الفرو قات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفر وقات في درجة التطور فيما بينها وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج.

والازدواجية ظاهرة تؤثر سلبا على عملية التنمية بل وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم يكون بأشبه من جزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها وبين بقية الاقتصاد الوطني .

1 – د.مدحت القريشي . مرجع سبق ذكره ص 152

2 – د. احمد عارف العساف . مرجع سبق ذكره ص.221.

الجزء الرابع : محدودية الموارد البشرية:

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة الإنتاج، وإن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه.

وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب ،وعليه فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: العقبات الإدارية:

تتمثل هذه العقبات في كون أن المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية لا تساعد في تحقيق تنمية متوازنة وتظهر هذه العقبات الإدارية في المجتمع النامي في جملة من النقاط منها:

* الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية .

* عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمان إستراتجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة، مما يضطر المسؤولين في البلدان النامية إلى تسطير برامج إنمائية خيالية مثل افتتاح خطوط جوية تكون مرد وديتها محدودة أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة على تحقيقها مما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول.

* عدم تتبع نظام واضح في كثير من الميادين خاصة الميدان التجاري يهدف أساسا إلى ضبط المعاملات الناتجة عن توزيع المنتجات، الضرائب، الأسعار.....الخ.

1 –د.مدحت القريشي .مرجع سبق ذكره ص155

* تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع

* ضعف كبير في مستوى الخدمات المتعددة المقدمة لأفراد المجتمع مع تعرضهم إلى معانات في كثير من مجالات الحياة مثل نقص الكهرباء، الغاز، الماء، مما يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

* عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير شؤون العامة للمجتمع مع بروز انحرافات كثيرة لدى القادة والحكام.[1]

الفرع الثالث:العقبات السياسية:

إن دور الحكومة في التنمية الاقتصادية إلى حد أصبح من غير الممكن تحقيق تنمية بدون دعم نشط من الحكومة، وعليه إذا كانت هذه الأخيرة غير راغبة أو غير قادرة غلى لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية،والأدوار التي يمكن أن تلعبها الحكومات في مسار التنمية تتمثل فيما يلي:

الجزء الأول:الاستقلال السياسي: من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد و في خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد و بالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية.

و يشار إلى أن معظم الحكومات الكولنيالية كان لها مصلحة و اهتمام في خلق بيئة مستقرة للشركات الخاصة ،لكنه من الناذر أن نجد بأن المستعمرات الأوروبية أو اليابانية قد شهدت تنمية اقتصادية مستدامة و التفسير لذلك هو أن حكومات المستعمرات لم تنفق الاستثمارات الكافية في تدريب السكان المحليين ،و عليه فإن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري للتنمية.[2]

الجزء الثاني:عدم الاستقرار السياسي:المتمثل في التغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان المتخلفة المؤسسات التي تستند إليها و تضمن استمرارها ،و ما يؤدي إليه ذلك من قيام التغيرات السياسية المتعاقبة.

1 – فكرون السعيد ، إستراتجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية .حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه في علم التنمية . جامعة قسنطينة2005 ص،ص158 . 159 .

2 – د.مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره ص 158.

إضافة إلى أن كثرة إجراء التغييرات يجعل من رسم السياسات و تنفيذها أمرا بعيدا عن حالة الاستقرار المطلوب.[1]

الفرع الرابع:العقبات الدولية:

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية ،فهناك عوائق تفرضها الظروف الدولية تتمثل في اعتماد البلدان المتخلفة في الكثير من جوانب العمل من أجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك في رأس المال أو التكنولوجيا إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة ،أما منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية فنجد أنها شبه معدومة مما يؤدي إلى عدم تطور الإنتاج فيها وكذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال ،حيث تضع القيود على صادرات البلدان المتخلفة إليها و تفرض أسعار منخفضة عليها كما تمنع توفير السلع و الأدوات والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم

بشكل جدي و حقيقي في تطوير هذه البلدان و تفرض أسعارا تتصاعد باستمرار على ما تستورده البلدان المتخلفة منه.

إضافة إلى الشروط و الأعباء التي ترافق عقد القروض و تقديم المساعدات الفنية و التي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة و عدم إسهامها بشكل جدي في تحقيق التطور في البلدان المتخلفة.

وكل ما سبق يمثل عامل إعاقة خطير أمام البلدان المتخلفة، وهي تتجه إلى تحقيق التنمية فيها وتمارس من خلاله الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة لثروات و موارد هذه البلدان بالشكل الذي يعيق عملية تطورها بشكل جدي.[2]

المبحث الثالث: دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية.

يلعب الاستثمار دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره مصدرا حيويا لتطويرها و أداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال توسيع و زيادة القدرات

1 – د.أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره ص 230.

2– د.أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره ص 230.ص231.

الإنتاجية و تحقيق تنوع اقتصادي و خلق الثروات و بعبارة أخرى يساهم في خلق التوازنات الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

حيث تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدولة و توفير رأس المال اللازم للاستثمار الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية ذلك أن الانطلاق للتقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا.

و لما كان الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة و الدول النامية.

فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية الاقتصادية حيث نجد أن الاستثمار يؤثر في التنمية كما يؤثر أيضا في عوامل الإنتاج الأخرى ،و الإسراع في التنمية لا بد أن تواكبه زيادة الاستثمارات.

وأثر ودور الاستثمار في التنمية يختلف باختلاف نوع الاستثمار و مصدره و على هذا الأساس سنقوم من خلال هذا المبحث باستعراض دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الأول:دور الاستثمار في زيادة رأس مال المجتمع

إن أي استثمار لا بد و إن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال، وعلى هذا الأساس فلا بد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل في المجتمع لأنه لا يترتب عليها أي إضافة إلى رأسمال المجتمع ولا تعدو أن تكون عملية نقل ملكية الأصول الرأسمالية من طرف المشتري.

ولتقريب المسألة إلى الدهن نسوق المثال التالي: إذا قام أحد الأفراد بشراء مبنى سكني قائم فعلا ،فإن هذا التصرف يعتبر استثمار من وجهة نظر هذا الفرد ،ولكنه لا يعتبر استثمار من وجهة نظر المجتمع ،أما إذا قام ذلك الفرد بتشييد مبنى سكني جديد ،فان هذا التصرف يعتبر استثمارا من وجهة نظره و في نفس الوقت يعتبر استثمار من وجهة نظر المجتمع لأن تشييد هذا المبنى يضيف زيادة إلى رأس مال صاحبه دون أن تؤدي إلى تخفيض راس مال فرد آخر ، ومن ثم فان ذلك يؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع.

و تجدر الإشارة كذلك إلى أن الأرض–كأصل رأس مال ثابت–تعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع ،ولكنها لا تعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع لأن شراء المشروع لقطعة من الأرض يمثل إضافة إلى الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع ،أما بالنسبة إلى المجتمع فإن إنفاق المشروع على شراء الأرض لا

1– منصوري الزين ،مرجع سبق ذكره .ص41.

يعتبر أحد مكونات الاستثمار الوطني القومي ،و إنما عملية انتقال ملكية الأرض من البائع إلى المشتري(المشروع).[1]

المطلب الثاني:دور الاستثمار في استغلال موارد المجتمع.

يرى البعض أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلا عن طريق توسيع الطاقات الإنتاجية،أي عن طريق توظيف الموارد العاطلة أو الموارد التي تستحدث ،مما يستدعي بطبيعة الحال استثمارات جديدة.

إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا الرأي غير صحيح، لأن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأكمل و الأمثل عن طريق رفع الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلا و ذلك بإعادة تنظيم استخدامها و إعادة توزيعها بين الاستعمالات المختلفة.

و هذه العملية التي يمكن تسميتها عملية إعادة تنظيم الإنتاج أو عملية إصلاح التركيب الاقتصادي الاجتماعي القائم،تتم عادة دون زيادة رأس المال الذي يملكه المجتمع ،أي أنها لا تستدعي استثمارات جديدة و من هنا تبدو أهمية هذه العملية لا سيما في الدول النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال.

و لكن على الرغم مما تقدم ،فان أي مجتمع لا يمكن أن يكتفي بعملية إعادة تنظيم الإنتاج لأن هذه العملية

تسمح بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين إلى مستوى أعلى و الاستقرار عند هذا المستوى الجديد.

و بعبارة أخرى فان عملية إعادة تنظيم الإنتاج لا تسمح بزيادة الإنتاج بصفة مستمرة في اتجاه صعودي مضطر ،أي لا تسمح بالتوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية للمجتمع،لأن هناك حدود لهذا التوسع عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج ،وعندما يصل المجتمع إلى هذه الحدود،فان زيادة جديدة في الإنتاج تستدعي حتما استثمارات جديدة.

1- منصوري الزين ،مرجع سبق ذكره ص42.

المطلب الثالث:دور الاستثمارات في معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني .

تسعى الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني (القومي) و لكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن و يظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية و الانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج على مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى:قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي(الفجوة الانكماشية)وتحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

و يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام.

- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية.

- قيام الحكومة بالجمع بين كل من زيادة مستوى الإنفاق العام و تخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية[1].

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي(الفجوة التضخمية) تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

و يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام.

- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب.

- قيام الحكومة بالجمع بين كل من زيادة معدلات الضرائب وتخفيض حجم الإنفاق العام.

من المعروف أن الحكومة يمكنها أن تؤثر من خلال السياسة الضريبية على حجم الاستثمار و بالتالي على التنمية الاقتصادية،فإذا أرادت الحكومة أن تزيد من الحافز على الاستثمار داخل المجتمع فعليها أن تقوم

1- منصوري الزين مرجع سبق ذكره 42.

بتخفيض معدلات الضرائب أو بتقديم بعض الإعفاءات ا لضريبية المحفزة على الاستثمار عند وزيادة الاستثمار نتيجة استخدام أدوات السياسة المالية يتغير موقع الطلب على الاستثمار فينقل إلى الوضع الأحسن.

القاعدة الأساسية أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي اعتمادا على أثر مضاعف الاستثمار ثم تحقيق زيادة مضاعفة في الدخل الوطني الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الوطني وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الرابع:مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية

إن الإسراع في التنمية في الدول النامية لا بد أن يواكبه زيادة الاستثمارات، ولكن من أين تأتي الأموال اللازمة لهده الدفعة الاستثمارية القوية اللازمة للانطلاق؟ وكإجابة على هذا السؤال توضح أن مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية تنقسم إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

المصادر الداخلية المتمثلة في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني و المتمثلة في مدخرات قطاع الأعمال و القطاع الحكومي و القطاع العائلي ،أما المصادر الخارجية أ و الأجنبية المتمثلة في المعونات الأجنبية و القروض الأجنبية و الاستثمارات الأجنبية الخاصة ،إن الاستثمارات التي تنفذها .الاقتصاد الوطني خلال فترة معنية بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لا بد وأن يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة.

1- منصوري الزين ،مرجع سبق ذكره ص43.

يتضح مما تقدم أن حتمية التمويل الخارجي أنما تنشأ لقصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة و قصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات ؛و من ثم لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية.

وأمام قلة أو ندرة رأس المال في بعض الحالات تجد الدول النامية نفسها مرغمة على تحديد سلم أولويات وتفضيلات معينة للاستثمار في قطاعات تكون كفيلة بحل مشاكل التنمية بها و التركيز عليها و ذلك بإعطائها كل الآليات و السياسات الرامية لترقيتها و تطويرها و بالتالي تساهم في حل المشاكل المستعصية بها،و هذه القطاعات المفضلة تختلف درجة تفضيلها و أهميتها من دولة لأخرى.

و لذلك نجد لكل دولة نظامها و قانونها للاستثمار و الذي من خلاله تضع الآليات و السياسات المشجعة على الاستثمار في القطاعات الكفيلة بحل مشاكل التنمية الاقتصادية.

إن توافر المدخرات المحلية ممثلة في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يتوفر عليه الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى إحداث دفعة استثمارية قوية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية ،ذلك أن التوسع في الاستثمارات المحلية الخاصة و الأجنبية من شأنه أن يؤذي إلى زيادة مدا خيل الدولة الناتجة عن الضرائب و مختلف الموارد الجبائية الناتجة عن رواج النشاطات الصناعية و التجارية و الخدمية في الأجل المتوسط ،و الطويل حيث من الممكن أن تنتهج الدول سياسة الإنعاش الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية و ذلك بإقرار الحوافز الجبائية ،و بعد فترة الإنعاش فإن رواج الأنشطة الاستثمارية وتعدد المداخل الجبائية المصاحبة لذلك من شأنه أن يخلق موارد مالية كبيرة لتمويل استثمار عملية التنمية في مراحلها اللاحقة لأن الاستثمار هو خير زاد لبقاء واستمرار عملية التنمية .

إن الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر في الوقت الحالي هي بمثابة فرصة من دهب للاقتصاد الجزائري للقضاء على العقبات الكامنة و التي تعوق انطلاقة الاقتصاد الوطني في مسار النمو الذاتي،لذلك يجب أن

تكون هذه الوفرة الداخلية للموارد عامل مهم لإحداث قفزة كبيرة في معدلات الاستثمار هو العامل الأساسي والرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي.[1]

1 - منصوري الزين .مرجع سبق ذكره ص 44.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل أمكننا التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية.

-أن التنمية الاقتصادية تعتبر عملية تحول شامل لكافة أجزاء النظام الاقتصادي، و ذلك من خلال إحداث تغيير و تطوير في هيكل و بنيان الاقتصاد القومي .

-لقد استحوذت قضية التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية و هو ما تبرزه الجهود العديدة لبرامج التنمية.

-من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لا بد من توفر العديد من المستلزمات و من أبرزها تكوين رأس المال، و الموارد الطبيعية و البشرية و التقدم التكنولوجي، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها و تدفع الدولة إلى التمويل الخارجي.

دور و أثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدولة، وتوفير رأس المال اللازم من أجل تمويل التنمية الاقتصادية.

-الاستثمار هو الطريق الرئيسي لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، و هو خير زاد لبقاء و استمرار عملية التنمية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية حول

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ميلة

بعد أن تناولنا في القسم النظري لهذا البحث كل من المفاهيم النظرية الأساسية للاستثمار وكذا التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية ومختلف استراتيجياتها ومصادر تمويلها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يحتل الاستثمار مكانة هامة وجد حيوية في الاقتصاد نظرا لدوره الجوهري في الحياة الاقتصادية ، ذلك لأنه عنصر حساس وأداة فعالة لنهوض بالاقتصاد ، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية ، ومن هنا يبرز الدور الفعال للاستثمار في الحياة الاقتصادية .

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدور الهام للاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق دراسة تطبيقية في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" ميلة "

ولذلك ارتأينا أن نقسم هدا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول: بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول الشباك الوحيد اللامركزي .

المبحث الثالث: دراسة ومعالجة ملف الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ميلة "

عملت الدولة انطلاقا من سنة 1993 على تشجيع الاستثمار في الجزائر وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتدعيم هذا الجهاز بتحديد الإطار العام والأسس المنظمة له حيث يتم إنشاء عدة وكالات وصناديق لتشجيع الاستثمار ومن بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تكون محور دراستنا في هذا الفصل.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهدت الوكالة الوطنية التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تمت مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة باللإستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية للاقتصادية والاجتماعية للبلد، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من سنة 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في :

* إنشاء المجلس الوطني للاستثمار ، وهو هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة بإستراتيجيات وأولويات التطوير.

* إنشاء هياكل جوهرية للوكالة التي تسهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجوهرية، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار.

إرساء لجنة طعن مابين وزارة مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

* توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.

* مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.

* تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى72 ساعة.

* إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.

* تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.

* تخفيف ملفات طلب المزايا.[1]

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار،التعاون خاصة مع نظرائها الأوربيين والعرب والأسيويين مثل:

– الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمار تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم.

– إبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

[1]-موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 57: 13.03/2014/ 16 www.andi.dz.

المطلب الثاني: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ميلة ".

أنشأت الوكالة لتطوير الاستثمار لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وعملا بأحكام المادة(6) من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم01-

282 المؤرخ في24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكيفية تنظيمها وتطويرها وتسييرها ، والذي عرف هذه الوكالة على أنها " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإسقلال المالي" [1].

ومن هذا التعريف يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمار وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد.

المطلب الثالث :مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم ومن بين مهام الوكالة:

* تحرص على التنفيذ المتفق عليه في مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

* تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعينة.

* توفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

* التأكد من احترام الإلتزمات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاد.

* الطابع الرسمي على المزايا التي بنص عليها نظام التشجيع وذلك في آجال قصيرة.

1- المرسوم التنفيدي رقم01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وكيفية تنظيمها وتسييرها.الجريدة الرسمية العدد55 الصادر في 2001/09/26 (المادة01).

* تطلع المستثمرين من خلال مواقعها على الإنترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.

* تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجمهورية.

* تقيم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين (24،23) من الأمر01-03.

* تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

* تسيير صندوق دعم الاستثمار.

* تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل البنك العالمي، cnuced،onudi[1].

المطلب الرابع:تشكيلة الوكالة الوطنية لتطير الاستثمار

تظم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ضمن تشكيلتها الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي الإدارات التالية :

الفرع الأول: المركز الوطني للسجل التجاري: يكلف ممثل المركز الوطني للسجل التجاري ما يلي:

* مراقبة وتوجيه وإعلام المستثمرين فيما يخص التنظيم المتضمن القيد في السجل التجاري خاصة :

- كيفية القيد في السجل التجاري.

- البحث عن رموز الأنشطة.

- البحث عن الأسبقية فيما يخص التسميات.

- وضع في متناول المستثمرين ، استثمارات وكذلك دلائل بعاج موضوعها إجراءات القيد في السجل التجاري.

* تسجيل وإصدار على الفور التسميات الاجتماعية والأسماء التجارية

1- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz16 /03/2014,14 :00.

* تسليم وصل إيداع ملف القيد في السجل التجاري ، مع إصدار وصل الإيداع.

* تسليم شهادات القيد في السجل التجاري في مدة أقصاها 48 ساعة على الأكثر.

الفرع الثاني: مصالح الضرائب: يكلف ممثل الضرائب بما يلي:

- إعلام المستثمرين عن الترتيبات العملية اللازمة لإعداد مشاريعهم.

- منح استمارة طلب رقم التعريف الجنائي ورقم البطاقة الجنائية.

- استلام طلب الحصول على رقم التعريف الجنائي والبطاقة الجنائية.

- الاستلام والتكفل بملفات طلبات الحصول على شهادة الإعفاء.

- التنسيق رفقة مدير الشباك الوحيد حول نشاطاته.

- استلام طلبات إعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال

- تبليغ محضر الدخول في مرحلة الاستغلال من قبل ممثلي مفتشيه الضرائب.

- ضمان متابعة رفع التحفظات المسجلة على محضر الدخول في مرحلة الاستغلال

- استلام نسخ عن كل من قرارات منح المزايا، قرارات التعديل.....إلخ.

الفرع الثالث: مصالح أملاك الدولة: ويكلف ممثل الدولة بما يلي:

- إعلام المستثمرين بتوفير الوعاء العقاري وكذا أصول العقارات المتاحة المتوفرة.

- إعلام المستثمرين حول مستوى الأسعار المطبقة محليا وكذلك تحديثها.

- متابعة تطور جميع أعمال الإمتياز التي تهم المستثمرين الذين يسعون للحصول على المزايا الشباك الوحيد.

- مساعدة المستثمرين للحصول في أحسن الآجال على عقود امتيازات الأراضي الممنوحة من قبل لجنة المساعدة على تحديث وترقية الاستثمار والضبط العقاري.

الفرع الرابع: مصالح الجمارك: يكلف ممثل الجمارك بما يلي:

* وضع تحت تصرف المتعاملين كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.

* تزويد المتعاملين بالإحصائيات.

* إعلام المتعاملين على تطور حالاتهم على مستوى المصالح.

* تنظيم مواعيد مع المصالح المركزية والخارجية للجمارك.

الفرع الخامس: مصالح التعمير: يكلف ممثل مديرية التعمير بم يلي:

* مساعدة المستثمرين في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء.

* توفير المعلومات المقيدة حول تماثل النشاط المقترح على الموقع ، موضوع الاستثمار المطلوب ، بالنسبة لأدوات التخطيط.

* إبلاغ المستثمرين حول محتوى الملفات المتضمنة طلب مختلف عقود التخطيط المرتبطة بالمشروع الاستثماري المطلوب.

* متابعة التقدم المحرز في تحقيق ملف طلب عقد التخطيط على النحو المطلوب من قبل المستثمر على مستوى مديرية التخطيط والبناء.

* إجراء تحقيقات ميدانية للتأكد من حالة الامتثال لمعدات البناء في المشروع والبنية التحتية ، موضوع عملية الاستثمار .

* تنفيذ لدى مديرية التخطيط العمراني والبناء ، جميع الإجراءات لإصدار وثائق للمستثمر في أقرب الآجال.

الفرع السادس: التهيئة العمرانية والبيئية: يكلف ممثل التهيئة الإقليمية:

* بإعلام المستثمر عن الخريطة الجهورية لتهيئة الإقليم ودراسة الأثر وأيضا عن المخاطر والأخطار الكبرى.

* يساعد المستثمر على الحصول على التراخيص المطلوبة فيما بخص حماية البيئة.

الفرع السابع: التشغيل والعمل: يكلف ممثل التشغيل بما يلي:

* الأخذ على عاتقه جميع احتياجات التوظيف المقدمة من قبل المستثمرين.

* إعلام المستثمر حول تدابير المساعدات لترقية العمل ، التشريع والتنظيم الخاصين بالعمل (توفير المعلومات والمشورة الفنية لأرباب العمل).

* ضمان العلاقة مع الهيكل المسؤول عن إصدار تصاريح العمل والتنسيق مع مديريات العمل للولاية لمعالجة قضايا تصاريح العمل وفقا لأنظمة وقوانين العمل المعمول بها.

الفرع الثامن: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الإجراء

يكلف ممثلو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ب:

* إعلام المستثمرين بالإلتزمات القانونية للعمال اتجاه الضمان الاجتماعي.

* إيداع لحساب المستثمر القرارات السنوية للرواتب والأجور.

* استلام الملفات المتعلقة بالانتساب.

* استكمال إجراءات التسجيل لحساب المستثمر.

* إعطاء بطاقة ورقم التسجيل للمستثمر في غضون فترة لا تتجاوز 72ساعة.

* بالإضافة إلى الممثلين السابقين ما يلي:

– مأمور المجلس الشعبي البلدي.

– ممثل calpiref.

المبحث الثاني:بطاقة فنية حول الشباك الوحيد اللامركزي.

لقد نصت المواد23 إلى 27 من الأمر1–3 المؤرخ في أكتوبر 2001 على إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى كل ولاية وبهذا الصدد سوف نتطرق للشباك الوحيد لولاية ميلة.

المطلب الأول:لمحة تاريخية حول الشباك الوحيد اللامركزي

الشبابيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية للاستثمار ،انشأ الشباك الوحيد اللامركزي من اجل تامين سهولة العمليات الاستثمارية وهو

المخاطب الوحيد للمستثمرين ،وهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات،موضوع التصحيح الذكور في المادة 4 من الأمر 1-3 وينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة.

المطلب الثاني: تعريف الشباك الوحيد اللامركزي

هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي والذي أنشأ على المستوى الولاية وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل من وقت لآخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

* تأسيس وتسجيل الشركات.

* الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

* المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم

* إقامة وإصدار شهادات الإيداع وإقرار منح المزايا.

* التكفل بالملفات ذات الصلة الإدارية الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها بالمصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.[1]

المطلب الثالث: دور الشباك الوحيد اللامركزي

- يلعب الشباك الوحيد اللامركزي دورا مهما لدى المستثمرين وذلك من خلال:

* تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

1-موقع الوكالة الوكنية لتطوير الإستثمار.10:10 ، 17/03/1014 www.andi.dz .

* تقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار.

* التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرين من أجل ضمان فعالية عمل الشباك وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل اتجاه المستثمرين

* كما تم إدخال تعديلات جديدة لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية.

* الخدمات المقدمة من طرف الشباك لم تعد تقصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة ، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية الممثلة داخل الشباك.

المطلب الرابع: تشكيلة الشباك الوحيد اللامركزي وأهم خدماته

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام وتوجيه، تسليم ملفات، إيداع التصريحات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الاجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر على الحصول على رخصة البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل

المبحث الثالث: دراسة ملف الاستثمار على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بصدد دراستنا لملف الاستثمار على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وجب علينا تقييم هذه الأخيرة من خلال المشاريع المنجزة والمشاريع قيد الإنجاز التي يتم القيام بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: الملفات المودعة و المشاريع المنجزة.

من خلال الملفات المودعة والمشاريع قيد الإنجاز والمشاريع المنجزة لدى الوكالة فهي لم تحقق الشيء المطلوب أو المرغوب ولكن هناك تقدم لا بأس به سواء محليا أو وطنيا ولكن نتائجها مرهونة بالأجل المتوسط والطويل لأن الاستثمارات بطبيعتها تحتاج إلى وقت طويل من اجل إعطاء ثمارها فمثلا إنجاز مصنع ما يحتاج إلى وقت طويل من أجل تجسيده في أرض الواقع ويحتاج وقت من أجل فرض نفسه في السوق.

ومن المشاريع التي تم توزيعها والتي أبلغ عنها العمل ما يلي:

شريحة فعالة	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد الوظائف	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
0 – 9	273	% 80,77	624	%26,59	3602	%27,24
10 – 49	58	%17,16	1175	%50,06	5180	%39,19
50– 249	7	% 2,07	548	%23.35	4435	%33,55
250>	0	%0,00	0	% 0,00	0	%0
المجموع	338	%100	2347	%100	13217	%100

الجدول2: يبين توزيع المشاريع التي أبلغ عنها العمل.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشريحة الفعالة من 0 إلى 9 تكزن لها مشاريع كبيرة تصل إلى 273 وتوفير ما يصل إلى 273 منصب أي ما يقارب 80.77% وفي حدود مبلغ 3602دج.

كما نلاحظ أن عدد الوظائف للشريحة من 10إلى 49 وهي أكبر نسبة حيث تصل إلى 1175 أي ما يقارب %50.06

كذلك نجد أن عدد الوظائف والمشاريع معدوم بالنسبة للشريحة <250.

المطلب الثاني: أهم المزايا والحوافز المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين.

لقد منحت الدولة للمستثمرين مزايا وحوافز من أجل تشجيعهم على الاستثمار ومن بين هذه المزايا والحوافز ما يلي : منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية خلال مرحلة الإنجاز ومرحلة استغلال المشروع.

الفرع الأول: النظام العام

الجزء الأول: مرحلة الإنجاز: يمنح إعفاء لمدة 3 سنوات من:

* الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.

* الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.

* الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية

الجزء الثاني: مرحلة الاستغلال: إعفاء لمدة ثلاث سنوات **من :**

* الضريبة على أرباح الشركات IBS .

* الرسم على النشاط المهني tap.

- وهذه المدة يمكن أن تمدد إلى خمس سنوات (5) بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

الفرع الثاني : النظام الاستثنائي

هي المناطق التي تستدعي التنمية

الجزء الأول: مرحلة الإنجاز: منح إعفاءات لمدة 3 سنوات

* الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثناة.

* الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستورة غير المستثناة.

* حقوق التسجيل 2%.

* الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

الجزء الثاني: مرحلة الاستغلال: إعفاء لمدة 10سنوات من :

* الضريبة على أرباح الشركاتIBS.

* الرسم على النشاط المهنيtap .

* المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

أولا:مرحلة الإنجاز: إعفاء لمدة خمس سنوات:

* الإعفاء من حقوق التسجيل.

* الإعفاء من دفع حقوق الملكية على المقتنيات العقارية والإشهارات القانونية.

* الإعفاء من الحقوق ، الرسوم ، الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية

ثانيا:مرحلة الاستغلال: إعفاء لمدة عشر سنوات من دفع:

* الضريبة على أرباح الشركات IBS.

* الرسم على النشاط المهني.tap

– مزايا أخرى تمنح سيما تلك المتعلقة بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وفي مجال تمويل الاستثمار إضافة إلى تكفل الدولة بنفقات الإجمالي وفي مجال تمويل الاستثمار إضافة إلى تكفل الدولة بنفقات الأشغال ذات الصلة بالبنى التحتية للمشاريع الاستثمارية كما تقرر الدولة تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية ومنح تمويلات في شكل مساهماتها في رأس المال الاجتماعي للشركات المنشأة والمجمع إنشاءها كذلك تقرر من أجل الحصول على الأراضي الموجهة للاستثمار كخفض الرسوم المتعلقة بإيجار الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتحصل عليها في إطار عقود الامتياز.

كذلك مساعدات مالية، ومتابعة ومرافقة للمشاريع ، وإنشاء البنية التحتية الأساسية الضرورية للانفتاح واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

كل هذه المزايا منحتها الدولة للمستثمرين بهدف تشجيع وتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث: المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لقد حققت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جملة من المشاريع في عدة قطاعات وفيما يلي توزيع هذه المشاريع حسب قطاع الصناعة وحسب النموذج القانوني وحسب البلديات:

الفرع الأول: حسب قطاع الصناعة

قطاعة الصناعة	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد الوظائف	النسبة المئوية
المباني والأشغال العمومية	10	%2,96	198	%8,44
كيمياء، مطاط، بلاستيك	53	%15,68	296	%12,61
صناعة الجلود والأحذية	9	%2,66	90	%3.83
صناعة المواد الغذائية أو الصناعات الغذائية	1	%0,30	12	%0,51
الصناعات المختلفة	21	%6,21	472	%20,11
الصناعات الخشبية، الفلين، الورق والطباعة	6	%1,78	76	%3,24
صناعة الصلب، المعادن،الميكانيك، الإلكترونيك	5	%1,48	126	%5.37
مواد البناء، السيراميك، والزجاج	8	%2,37	126	%5,37
الصحة	15	%4,44	405	%17,26
خدمات رجال الأعمال	3	%0,89	48	%2,05
سياحة	4	%1,18	13	%0,55
النقل والاتصالات والمساعدة	199	%58,88	424	%18,07
المجموع	338	100	2347	100

الجدول 3: يبين توزيع المشاريع حسب قطاع الصناعة

المصدر: من إعداد الطلبة حسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع في قطاع المباني والأشغال العمومية يصل إلى10 مشاريع وهو ما يوفر 198 منصب شغل أي في حدود 8.44%.

كذلك نلاحظ أن قطاع الكيمياء والبلاستيك يبلغ عدد المشاريع فيه 53 مشروع وهو يوفر 296 منصب شغل وهو قطاع لابأس به أما فيما يخص النقل والاتصالات فهو حاز أكبر نسبة من حيث عدد المشاريع والتي تصل إلى 199 مشروع ووفر حوالي 424 منصب، وهو قطاع يمكن القول أنه يحقق قيمة مضافة للوكالة.

إن مجموع المشاريع والتي والتي تقارب 338 مشروع، وتوفر 2347 منصب شغل وهي أرقام ضئيلة إذا ما قورنت بعدد مناصب الشغل التي من المفترض أن توفرها هذه المشاريع.

الفرع الثاني: حسب النموذج القانوني

الشكل القانوني	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد الوظائف	النسبة المئوية
شركة فردية	253	%74,85	986	%42,01
شركة ذات مسؤولية المسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد	37	%10,95	404	%17,21
شركة ذات مسؤولية المحدودية	34	%10,06	691	%29,44
شركة التضامن	14	%4,14	266	%11,33
شركة الأسهم	0	%0,00	0	%0,00
التعاوني	0	%0,00	0	%0,00
المجتمع المدني	0	%0,00	0	%0,00
مجموعة	0	%0,00	0	%0,00
المجموع	338			

الجدول 4: يبين توزيع المشاريع حسب النموذج القانوني

المصدر: وثائق من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من خلال الجدول أن الشركات الفردية عدد المشاريع فيها كبير وهذا يعني أنها توفر مناصب وظائف كبيرة حيث تصل إلى 986 منصب أما فيما يخص الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد عدد المشاريع فيهما قريبة من بعضها البعض،حيث توظف ما بين 404 إلى 491 منصب.

الفرع الثالث: حسب البلديات:

البلديات	مجالات العمل	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد الوظائف	النسبة المئوية
أحمد راشدي	النقل ووسائل النقل والاتصال	1	%0.30	10	%0,43
عين البيضاء	النقل ووسائل النقل والاتصال	1	%0.30	1	%0,04
عين التين	هندسة الصناعة، تبغ، كبريت	1	%0.30	41	%1,75
عميرة آراس	الزراعة، الخوخ، الصيد، استغلال الغابات	2	%0,59	17	%0.72
بن يحي عبد الرحمان	الزراعة، الخوخ، الصيد، استغلال الغابات	1	%0.30	1	%0,04
بوحا تم	العمران والأشغال العمومية	2	%0,59	14	%0,60
شلغوم العيد	الزراعة، الخوخ، الصيد، استغلال الغابات، النقل	2	%0,59	64	%2,73
شيقارة	النقل ووسائل النقل والاتصال	3	%0,89	5	%0,21
دراجي بوصلاح	النقل ووسائل النقل والاتصال	3	%0 ,89	3	%0,13
فرجيوة	عمران وأشغال عمومية	2	%0,59	7	%0,30
قرارم قوقة	الزراعة(الخوخ) ، الصيد ، استغلال	2	%0,59	26	%1,11

	الغابات				
حمالة	السياحة	1	%0.30	30	%1,28
ميلة	عمران، أشغال عمومية	17	%5,03	69	%2.94
مينار زارزة	عمران وأشغال عمومية	1	%0.30	1	%0,04
واد العثمانية	النقل ووسائل النقل والاتصال	1	%0.30	56	%2,39
واد النجاء	النقل ووسائل النقل والاتصال	2	%0,59	3	%0,13
واد سقان	مطاط، بلاستيك	1	%0.30	3	%0,13
أولاد خلوف	الزجاج، السيراميك، مواد البناء	1	%0.30	27	%1,15
الرواشد	عمران ، أشغال عمومية	5	%1,48	16	%0,68
سيدي خليفة	عمران، أشغال عمومية	3	%0,89	5	%0,21
سيدي مروان	النقل ووسائل الاتصال	5	0,89	4	%0,17
تاجنانت	الزراعة(الخوخ) الصيد، استغلال الغابات	1	%0.30	5	%0,21
تسدان حدادة	النقل ووسائل النقل والاتصال	14	%4,14	23	%0,98
تلا غمة	الزراعة(الخوخ) الصيد ، استغلال الغابات	1	%0.30	10	%0,43
ترعي باينان	عمران وأشغال عمومية	3	%0,30	16	%0,68
مطاعي تسالة	النقل ووسائل النقل والاتصال	2	%0,59	2	%0,09
تيبرقنت	النقل ووسائل النقل والاتصال	2	%0,59	2	%0,09
يحي بني قشة	النقل ووسائل النقل والاتصال	2	%0,59	2	%0,09
زغاية	عمران ، وأشغال عمومية	1	%0,30	4	%0,17

الجدول 5:يبين توزيع المشاريع حسب البلديات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم البلديات(أحمد راشدي، عين البيضاء،عين التين، بن يحي عبد الرحمان، حمالة ،مينار زارزة ، واد العثمانية ، واد سقان، اولاد خلوف).

عدد المشاريع فيها شبه منعدمة ولكن أغلبيتها توفر مناصب شغل نظرا لطبيعة المنطقة فهي تنحصر فيها عدة قطاعات من بينها الزراعة، النقل والسياحة.

كما نلاحظ أن عدد المشاريع في بلدية ميلة كبيرة تصل إلى حوالي 17 مشروع وهو ما يوفر 69 منصب شغل في حدود 2.94%.

أما بلدية الرواشد فنجد أن عدد المشاريع بها في حدود 5 مشاريع بنسبة 1,48% حيث يوظف عامل بنسبة 0,68%.

بالإضافة إلى بلدية شلغوم العيد فهي توفر 64 منصب شغل أي 2.73% والتي تقتصر نشاطاتها على الزراعة ، الصيد ، الأشغال العمومية، النقل.

المطلب الرابع: الجهود المبدولة من أجل ترقية الاستثمار في ولاية ميلة

لقد أدركت ولاية ميلة أهمية القطاعات الاستثمارية في القطاع ألفلاحي والصناعي ولخدماتي مما لها من دور هام في حل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي توجهها الولاية وذلك عن طريق أجهزة الدعم التالية :

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

والتي تقوم بوضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

– تقديم الاستثمارات ويد المساعدة للشباب دوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

– تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

– تنظيم تدريب لتعليم الشباب وتجديد معارفهم وتكوينهم.

الفرع الثاني : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

يعتبر هذا الصندوق من أجهزة الدعم الاستثماري التي قامت بتقديم الدعم لهذه الولاية والمتمثلة في :

– تقديم سلفه غير مكافأة للشباب البطال الذي يتراوح عمره مابين 35 سنة و 50سنة .

– تقديم الدعم لكافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري أو في المناطق الخاصة.

– تقوم بتشجيع الشباب البطال على الاستثمار عن طريق تقديم امتيازات جبائية سواء في مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال.

– تخفيض نسب الفوائد المرتبطة بالقروض الممنوحة من طرف البنك .

الفرع الثالث: مديرية السياحة

إن للمديرية دور فعال في ترقية وتطوير الاستثمار في ولاية ميلة وذلك عن طريق:

تقديم تحفيزات جنائية ومالية وذلك من خلال :

* الإعفاء من الضريبة على النشاطات المهنية الخاصة برقم الأعمال بالعملة الصعبة المحصل عليها من النشاطات السياحية.

* تخفيض الضريبة على القيمة المضافة من 17%إلى 7%.

* الاستفادة من تخفيض3%و4.5% من نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية.

* يمكن أن يستفيد استثمار إعادة التأهيل أو الهيكلة لاستئناف النشاط بعد غلق المشروع أو إعلان الإفلاس.

* إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري إبتداءا من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها 5سنوات وأقصاها 10سنوات.

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ، الدفع الجزافي ، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10سنوات من النشاط الفعلي .

* تطبيق نسبة مخفظة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

أثر الاستثمارات الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

على النواحي التالية:

– التشغيل بطبيعة الحال هناك مناصب جديدة في مختلف المجالات سواء خدمية أو إنتاجية .

– الزيادة في المداخيل : تقوم الوكالة بدعم الاستثمار من خلال تحفيزات جبائية وشبه جبائية في المدى القصير لكن في المدى الطويل تحقق زيادة في المداخيل.

– بناء رأس مال ثابت: إن بناء رأس مال ثابت ومنتج هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الوكالة.

– الزيادة في الادخار وتحقيق معدل نمو اقتصادي تصاعدي : إن هذه الزيادة تكون بمعدل منخفض وذلك لأن الاستثمار يحتاج إلى وقت من أجل الوصول إلى أهدافه.

لحد الساعة لم تحقق الوكالة الاكتفاء الذاتي في أي مادة أو مواد معينة لأنها لا تزال في مرحلة انطلاق المشاريع الاستثمارية حيث توجد مشاريع قيد الإنجاز وهناك أخرى لم تبدأ بعد وبالتالي لا تستطيع الحكم على أنها تحقق اكتفاء في مادة أو مواد وهذا مرهون بالمستقبل سواء القريب أو البعيد

* إن الاستثمارات المستقبلية بين الخدماتية والإنتاجية ولكن مع الإجراءات الجديدة التي قامت بها الدولة المتمثلة في تقييم مناطق صناعية ومنحها للمستثمرين بالدينار الرمزي التي تسمىCALPI وهناك عدة استثمارات في المجال الإنتاجي مستقبلا.

* إن الاستثمارات المتواجدة في المنطقة هي تتناسب مع الطابع المحلي لها حيث أن كل مستثمر يسعى إلى تحقيق الربح ومن المستحيل أن يقوم باستثمار غير متوافق والبيئة التي أنجز عليها وفي ولايتنا نجد أن معظم الاستثمارات هي استثمارات في المجال الزراعي والخدمي

خلاصة الفصل الثالث:

ما يمكن قوله كخلاصة لما سبق هو أن :

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي من أجهزة الدعم التي تبنتها الدولة من اجل تشجيع وترقية الاستثمار،

حيث ساهمت هذه الأخيرة في رفع مكانة الاستثمار حيث أصبح يحتل مكانة مهمة وذلك عن طريق تحقيقه لأهداف اقتصادية،اجتماعية و سياسية ،وبالرغم من المكانة التي يحتلها الاستثمار فانه لا يزال بعيدا عن تحقيق مجمل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الولاية للوصول إليها نتيجة الصعوبات والمشاكل التي تواجه الاستثمار .

خاتمة

خاتـــــــمة:

من خلال بحثنا تطرقنا إلى أحد المواضيع الهامة على المستوى الاقتصادي إلا وهو دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يقوم الاستثمار بدور هام في النهوض والارتقاء بهيكل التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية وخلق الفرص الاستثمارية والتخفيض من معدلات البطالة والرفع من معدل النمو الاقتصادي ،ونظرا للمزايا التي يوفرها الاستثمار تسعى مختف دول العالم إلى تشجيعه وتطويره وترقيته من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة تعمل بالدرجة الأولى على توفير المناخ الاستثماري المناسب ، ولقد اعتمدت ولاية ميلة كغيرها من الولايات على الاستثمار كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة مشاريع استثمارية واستغلال ثرواتها الفلاحية وغيرها من الثروات على أحسن وجه وعلى الرغم من المكانة التي أصبح يحتلها الاستثمار في ولاية ميلة فإنه لايزال بعيد عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الولاية الوصول إليها نتيجة العديد من المشاكل والعراقيل التي تواجهه.

وبعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة.

اختيار الفرضيات:

إن فرضيات الدراسة كلها مؤكدة ومثبتة وتأكيد هته الفرضيات ينطلق من الواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه فبالنسبة للفرضية الأولى فإن الاستثمار يعد أحد الطرق والإستراتيجيات الأساسية في إنتاج السلع أو خدمات التي تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتها.

أما الفرضية الثانية فهي تؤكد من أن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة فنجد أن الاستثمار يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استغلال موارد المجتمع وتوسيع الطاقات الإنتاجية وتوظيف الموارد العاطلة.

كما أنه يعاني من مشاكل وصعوبات تواجهه والتي من بينها مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق مخاطر التضخم، مخاطر البيئة.

أما الفرضية الرابعة فنجد أن الدولة اعتمدت على جملة من الآليات بهدف تشجيع الاستثمار كسن القوانين وإنشاء الوكالات والمؤسسات التي تساهم في دعم الاستثمار وتطويره وترقيته.

وفيما يلي استخلاص النتائج المتوصل إليها:

* رغم الاختلاف الحاصل للخصائص إلا أن أغلب الاقتصاديين اتفقوا على تحديد مميزات الاستثمار والتي هي رأس مال المستثمر، مدة أو حياة الاستثمار ، التدفقات النقدية الصافية ، القيمة الباقية للاستثمار.

* عدم وجود تعريف موحد للاستثمار ويعود أساسا إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفه.

* على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية الاستثمار لا يزال هذا الأخير يواجه العديد من العراقيل التي تحول بين إنشاء وتطوير الاستثمار وأهم هذه المشاكل مايتعلق بطرق التمويل.

* إن أساليب وآليات الدعم المقدمة لأصحاب المشاريع الاستثمارية لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل أكبر.

التوصيات:

-إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في المجال الإنتاجي كالنشاط الصناعي والزراعي والتي تزيد من الصادرات وتعمل على زيادة نصيب الجزائر من الأسواق الخارجية.

- إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة.

- العمل مع كل المديريات والوكالات التي تقدم الدعم للمستثمر بتبسيط كافة الإجراءات الإدارية.

- استخدام آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات إقامة المشاريع الاستثمارية.

- توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية.

- إعادة الاعتبار للمناطق الحرة والتي تقوم بدور أساسي في جدب الاستثمار.

- تسهيل الإجراءات البنكية وضمان الإمكانيات اللازمة للحصول على القروض من طرف المستثمرين.

آفاق البحث:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث ظهرت مواضيع جديدة نعتقد أنها مناسبة للبحث والنقاش للدراسات المستقبلية إنشاء الله تتمثل في:

- دور الاستثمار في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- السياسة الاستثمارية وأثرها على التشغيل في الجزائر.

- الاستثمار في الموارد البشرية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية.

وأملنا في الأخير أن يكون هذا البحث انطلاقا نحو الأفضل وأن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته.

تمت بإذن الله

قائمة

المراجع

قائمـة المراجـع

I) الكتب:

1) د.دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة2009.

2) محمود حسين الوادي، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2010.

3) د.هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.

4) د.شوام بوشامة ، تقييم واختيار الاستثمار ، دار العرب للنشر والتوزيع 2007.

5) د.د قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2009، الطبعة الثانية2013.

6) د.جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 2011.

7) د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة2008.

8) د.طلال كداوي ، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

9) د.زياد محمد عبد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار البداية ناشرون وموزعون الطبعة الأولى 2010.

10) د .محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى2007.

11) د. إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية نظريات ، نماذج، استراتيجيات ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2012.

12) د.محمد مروان السمان ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2009.

13) د.إسماعيل عبدا لرحمان ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، التحليل الاقتصادي والجزئي ، دار وائل للنشر عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2004.

14) د.كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، جامعة الإسكندرية.

15) أحمد رمضان نعمة الله ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

16) د.طاهر فاضل ألبياتي ، مدخل إلى علم الاقتصاد(التحليل الجزئي والكلي) دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009 .

17) د.احمد عارف العساف التخطيط والتنمية الاقتصادية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى 2011 .

18) د.ميشيل باتودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ السعودية ، الطبعة 2006.

19) د.محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية، مفهومها ، ونظرياتها، الدار الجامعية ، الطبعة2004

20) د محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر و التوزيع الإسكندرية الطبعة 2002 .

21) د مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن.

22) د فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع عمان الاردن، الطبعة الاولى 2007 .

23) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2003.

24) د.عبد المنعم محمد مبارك ، مبادئ علم الإقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية

الطبعة 1999.

25) د. جمال حلاوة ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2009.

II) الأطروحات والرسائل الجامعية

26) منصوري الزين ، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ، جامعة الجزائر.

27) فكرون السعيد ، إستراتيجيات التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علم التنمية جامعة قسنطينة 2005.

28) بوغزالة محمد نجلاء، الإستثمار الخاص في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2001–2002.

29) بن طبال يسمينة ، إشكالية الإستثمار في ولاية ميلة بين الواقع والطموح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية 2012–2013.

30) عاشور نسيمة ، دور التحفيزات الجبائية في ترقية الإستثمار ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية 2010–2011.

31) بلكيموش وفاء ، دور الإستثمارات السياحية في التنمية الإقتصادية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية 2011–2012 .

32) بوقنبية آسيا ، دور الجباية في توجيه الإستثمار لدى المؤسسة اللإقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم اللإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص مالية 2012، 2013.

33) إيمان قمري ، تقييم المشاريع اللإستثمارية بإستخدام برنامج exel مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم اللإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية 2011–2012.

III) المراسيم والقوانين

34) المرسوم التنفيدي رقم 1–282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وكيفية تنظيمها وتسييرها ، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001 .

VI) المواقع الإلكترونية.

35) htt: // www.andi.dz / index.php/ar/localisation / 2014